جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

تخصص :علاقات دولية

إعداد الطالب:
حسيني رانيا

يوم:23/09/2020

النزعة الانفصالية لأقاليم الحكم الذاتي : دراسة حالة إقليم كتالونيا بإسبانيا 2014-2019

لجنة المناقشة:

فؤاد جدو	أ. مح ب	جامعة بسكرة	رئيسا
حنان بن عبد الرزاق	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
لزهر بن عيسى	أ. مح أ	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2019-2020

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:
حسيني رانيا

يوم:.../..../.....

النزعة الانفصالية لأقاليم الحكم الذاتي : دراسة حالة إقليم كتالونيا بأسبانيا 2014-2019

لجنة المناقشة:

العضو 1	الرتبة	جامعة بسكرة	رئيسا
حنان بن عبد الرزاق	أ. مح ب	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
العضو 3	الرتبة	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2019-2020

شكر وعرفان

وما توفيقي إلا بالله، فالحمد لله والشكر لله سبحانه و تعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى.

أما بعد أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة ﴿ حنان بن عبد الرزاق ﴾

على

دعمها المتواصل وتوجيهاتها القيمة لانجاز هذه الدراسة المتواضعة وقبل هذا على اختيارها السديد للموضوع بما يتماشى مع قدراتي وميولاتي.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة "حروري سهام" على مجهوداتها المبذولة ومساهمتها الغير محدودة من اجل الوصول إلى أحسن النتائج وكل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية على جهدهم المتواصل ومتابعتهم لنا خلال مشوارنا الجامعي.

إهداء

إلـــى رمز العطاء والتفهم سر وجودي وسبب نجاحي مرافقتي في مساري الدراسي من أعطتني الثقة في النفس وأكسبتني مناعة ضد اليأس ..... ﴿ أمـــي ﴾.

إلـــى سندي في الحياة ،من اكسبني القوة والجرأة رمز العزة والافتخار ..... ﴿ أبـــي ﴾.

إلـــى أمي الثانية ومصدر دعمي المتواصل.... عمتي

إلـــى جدتي العزيزة

إلـــى إخـــوتي

والـــى كـــل من عرفـــني من قـريب أو من بعيـــد.

اهدي عملي المتواضع

مقدمـــــة

تعد التعددية بمختلف أنواعها سواء كانت عرقية، إثنية، دينية أو حتى ثقافية سمة لا تكاد تخلو منها دولة في العالم بأسره، يسود مجموعاتها الإثنية المنطق السلمي أو الصراعي، فرغم أن اتحادها يبدوا شكليا، إلا أن الاختلافات تبقى واردة بمجرد تبلور النزعة القومية ، وهذا في انتظار أبسط المحفزات لتتحول إلى مطالب تدعو للانفصال.

أما قارة أوروبا فهي من بين القارات التي تعاني من الانشقاقات الداخلية، إذ أنها تحوي الكثير من المجتمعات المتعددة تتصدرها كل من إيطاليا، المملكة المتحدة، وإسبانيا وغيرها. والتي تعتبر أن هذا التنوع قد يشكل خطرا على وحدتها الترابية، إذا ما برزت نزعات انفصالية، وهذا ما دفعها إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والآليات لتدبير التنوع ، من أبرزها اعتماد نظام الحكم الذاتي.

يعد الحكم الذاتي الحل الذي اقترحه العديد من الباحثين من أمثال واتس وكيملكا، اللذان يريا أن تحقيق العدالة لا يكون إلا من خلال المعاملة التفضيلية للأقليات القومية والعرقية ،إذ يؤكدا أن الحرية تتلازم مع الاعتراف والتمكين من الخصوصية الثقافية .وهذا من أجل احتواء العديد من الإشكالات والقضايا، تقع في مقدمتها التعددية الإثنية.

ورغم أن الحكم الذاتي كوصفة لاقى تقبلا واسعا كونه يعد من أنجح الآليات لتدبير التنوع بصفته الطريقة التي تمنح الحرية الشخصية لأقاليم المميزة في إدارة شؤونها الداخلية واستغلال ثرواتها وفرض مكانتها، لكن ذلك قد يعزز الشعور بالاستقلالية، كما قد يكون الفتيل الذي يشعل النزعات الانفصالية الخامدة لتنتقل العدوى من إقليم إلى آخر، وهذا ما يرجح مآلها إلى التفتت الإقليمي لهذه الدول التي تعاني من التعدد، وأبرز مثال عن مثل هذه الوضعيات حالة إقليم كتالونيا بالنسبة لإسبانيا ،نظرا لأهميته الجيواستراتيجية وقوته الاقتصادية والخسائر التي قد تترتب جراء هذا الانفصال على المستوى المحلي و الإقليمي.

أهمية الموضوع :

- يستمد الموضوع أهميته من أهمية نظام الحكم الذاتي في حد ذاته كونه الطريقة الأكثر اعتمادا من طرف الدول المتعددة على شاكلة إسبانيا من أجل تجنب الصراعات والانشقاقات الداخلية .

- كما تكمن أهمية دراسة إقليم كتالونيا تحديدا نظرا لمكانته بالنسبة للدولة الإسبانية خاصة من الناحية الاقتصادية، وكذا وضعية إسبانيا كعضو في الاتحاد الأوربي، فمايترتب على انفصال إقليم كتالونيا يخلط الحسابات ويغير العلاقات بين الدول الأوروبية داخل الإتحاد.

أهداف الموضوع:

على المستوى العلمي:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على زاوية تحول من صيغة الحكم الذاتي إلى مرحلة تحضير لبلورة المطالب الانفصالية لدى بعض الأقاليم ذات الخصوصية الجغرافية التاريخية الثقافية وحتى العرقية وهذا في ظل الرفض من طرف الدولة المركزية.

أما على المستوى العملي:

فتهدف الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية الحكم الذاتي في تدبير التنوع وتجنب الصراعات والمشاكل التي تعترض تطبيقاته على أرض الواقع.

كما تهدف إلى البحث في الجذور التاريخية لطبيعة العلاقة بين إقليم كتالونيا وإسبانيا، مع الكشف على بوادر التوتر والدوافع التي حفزت بروز النزعة الانفصالية في هذا الإقليم.

وأخيرا تبيان وضع كتالونيا في حال انفصالها من منظور الاتحاد الأوروبي .

أسباب اختيار الموضوع :

أ/ الأسباب الذاتية :

- الرغبة في دراسة التنوع الثقافي والعرقي الإسباني والثقافة الاسبانية والشغف لإكتشاف خبايا علاقاتها البينية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع كتالونيا .
- محاولة توظيف المعارف اللغوية على أمل البحث المعمق من المصدر .

ب/الأسباب الموضوعية :

تقديم عمل أكاديمي من أجل وصف طبيعة العلاقة بين إقليم كتالونيا وإسبانيا وتفسير سبب الخلاف، وهذا من خلال إتباع الوقائع للحصول على تفسير للأوضاع وتوقع مآلات التوتر بين كتالونيا وحكومة مدريد.

الدراسات السابقة:

إن استعراض الدراسات السابقة حول الموضوع يفيد الباحث في بناء أساس منهجي سليم وملم بجميع حيثيات موضوعه، وكذالك يمكنه من تقديم إضافات معرفية جديدة لدراسته. ومن هذا المنطلق فقد عالجت العديد من الدراسات والمقالات الأكاديمية سواء على الساحة العربية أو الغربية الموضوع المتعلق بقضية انفصال كتالونيا عن إسبانيا، أما في ما يخص هذه الدراسة المعنونة بالنزعة الانفصالية لأقاليم الحكم الذاتي، فهي تركز على الحكم الذاتي وكيف يتحول من مجرد ترتيب لتقاسم السلطة إلى خطوة نحو مطلب الانفصال وهو الأمر الذي يميز هذا الموضوع عن باقي الدراسات التي تم الإعتماد عليها سواء أكانت باللغة العربية أو الأجنبية، والتي جاءت كالتالي:

-**دراسة علي الجرباوي بعنوان :"الحكم الذاتي دراسة حول المفهوم والنموذج** "، جاءت في العدد 478 من مجلة المستقبل العربي ،والتي تعالج مشكلة الحكم الذاتي من حيث المفهوم تم من خلالها مفصلة الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بمسار تطور المفهوم والأنواع، وكذا سعت إلى فك التشابك بين مفهوم الحكم الذاتي ومفاهيم أخرى، وأيضا عوامل النجاح. وخلصت هذه الدراسة إلى أن: نجاح الحكم الذاتي متوقف على توفر مجموعة من الشروط ،منها القبول بترتيب تقاسم السلطة، إضافة إلى وضع الحكم الذاتي في إطار مقنن مسبقا مما يسهم في حل الصراعات المحتملة في إطارها الدستوري.

-**دراسة محمد اليوسفي بعنوان: "دور نظام الحكم الذاتي في تدبير التنوع اللغوي والثقافي (إسبانيا، إيطاليا، ومشروع الحكم الذاتي المغاربي)**"، وهذا في مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية في عددها الأول الموافق لأكتوبر2018 الصادرة من طرف المركز الديمقراطي العربي؛ والتي تجيب عن إشكالية :إلى أي حد تسهم أنظمة الحكم الذاتي في الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الحكم الذاتي آلية فعالة من أجل الحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي، من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات، كما أشارت إلى التحديات التي تعترض تطبيق نموذج الحكم الذاتي من ناحية ترسيخ التنوع والتعدد.

- **مقال بعنوان: LA UNIÓN EUROPEA, CATALUÑA Y ESCOCIA1 (Cuestiones (jurídicas sobre las recientes tendencias secesionistas en los Estados Miembros de la UE**

لمستشار قانوني في الاتحاد الأوروبي جون كلود بيريس (JEAN-CLAUDE PIRIS) في مجلة (Teoría y Realidad Constitucional, núm.,) في عددها 37 الصادرة سنة 2016

حيث ناقشت هذه الدراسة عودة المطالب الإنفصالية في الإتحاد الأوروبي خاصة بعد أحداث 2014 في كل من كتالونيا واسكتلندا ،كما أشارت إلى مسؤوليته وإن كانت بشكل غير طوعي ،كما أوضحت الآثار القانونية لإعلان الاستقلال الذي يتنافى والدساتير الوطنية .

الإشكالية:

ترتكز هذه الدراسة على الإشكالية التالية :

كيف تتبلور المطالب الانفصالية لدى أقاليم الحكم الذاتي؟

ولتفكيك هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية :

1. ماهي أسباب ومصوغات بروز المنطق الانفصالي لدى الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي؟
2. كيف تحولت المطالب الكتالونية من الاستعلائية إلى الانفصالية؟
3. ما هي الصيغة القانونية للحكم الذاتي في إسبانيا؟

الفرضيـــات:

بغية نفي أو إثبات الإجابة عن الإشكالية تمت صياغة الفرضيتن التاليتن:

1. تعد الخصوصية بكل مظاهرها أحد أهم أسباب تبني الحكم الذاتي لدى بعض الدول.
2. مبدأ الحكم الذاتي يعد مرحلة أولية لتبلور المطالب الانفصالية لدى بعض الأقاليم (وفي مقدمتها إقليم كتالونيا).

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على **منهج دراسة الحالة** وهذا من خلال تبيان الوضع في كتالونيا بحيث يعد هذا المنهج المناسب للتعمق في دراسة الحالة من جميع النواحي، وعلى مدى فترة زمنية معينة.

كما تم الاستناد إلى **المقترب القانوني** كمقترب يساعد في تفكيك وتحليل طبيعة الموضوع بشكل عميق خاصة من الجانب الدستوري.

التقسيم الهيكلي لدراسة :

لمعالجة حيثيات موضوع الدراسة، ارتأينا وضع خطة تمحورت في فصلين إثنين هما:

-**الفصل الأول بعنوان التأصيل المفاهيمي للحكم الذاتي وتصنيف الحركات الاثنية:** يحتوي على ثلاث مباحث بدءا بالمبحث الأول الذي يضبط مفهوم الحكم الذاتي من ناحية تعريفاته ،مرورا إلى المبحث الثاني الذي يهدف إلى توضيح أنواع الحكم الذاتي والإشكاليات التي تصاحب تطبيقه، يليه المبحث الثالث الذي خصص من أجل تصنيف الحركات الاثنية ضمن الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي.

-**أما الفصل الثاني المعنون بخصوصية التجربة الكتالونية في الإنتقال من الحكم الذاتي إلى مطلب الإنفصال:** والمتكون من مبحثين إثنين، المبحث الأول يبين كيفية تبلور المطالب الانفصالية في كتالونيا شاملا بهذا دوافع بروز المطالب الانفصالية و كذا طبيعة الحركة الكاتالونية، وأخيرا صيغة الحكم الذاتي في ظل دستوري 1978 و2011، أما المبحث الثاني فيهتم بتوضيح معطيات الانفصال منذ سنة2014 إلى غاية 2019، بدءا بتحديد أسباب عودة المطالب الانفصالية مرورا بردود فعل الحكومة الاسبانية لينتهي الفصل بموقف الاتحاد الأوروبي من انفصال كتالونيا، وأخيرا الخاتمة.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي للحكم الذاتي وتصنيف الحركات الاثنية

تمهيد:

إن المطلع على مفهوم الحكم الذاتي (Autonomy) يدرك أنه مفهوم أثار ولا يزال يثير الخلاف والجدل و يستعصى بشأنه الإتفاق ، نظرا لغموضه واتساع مدلوله ، كما أنه يتضمن قدرا كبيرا من المرونة، إذ يقترب في حالات كثيرة من الإدارة و القانون ، بمعنى يمكن أن يكون حكما ذاتيا إداريا، أي أحد أشكال اللامركزية الإدارية و في حالات أخرى نجده يقترب من السياسة، وفي بعض التطبيقات قد يجمع بين الطابع الإداري القانوني و الطابع السياسي معا.

وعلى هذا الأساس ومن خلال هذا الفصل سوف نعمل على تبيان مفهوم الحكم الذاتي وكذا تصنيف الحركات الاثنية ضمن اقاليم الحكم الذاتي في ثلاثة مباحث أساسية :

المبحث الاول بعنوان مفهوم الحكم الذاتي يتم فيه تسليط الضوء على مجموعة من التعاريف المتنوعة مرورا بالمفاهيم المشابهة وكذا الخصائص يليه المبحث الثاني الذي يحدد لنا أنواع الحكم الذاتي وكذا يعدد الاشكاليات التي تصاحب تطبيقه على ارض الواقع.

أما المبحث الثالث فيرصد الحركات التي يمكن أن تبرز في سياق الحكم الذاتي، وهذا تحت عنوان: تصنيف الحركات ضمن الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي.

المبحث الأول : مفهوم الحكم الذاتي

ضمن هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي للحكم الذاتي، إضافة إلى رصد خصائص هذا المصطلح، مع تمييز الحكم الذاتي عن المفاهيم ذات الصلة.

المطلب الأول : تعريف الحكم الذاتي

أولا / التعريف اللغوي الحكم الذاتي:

في اللغة العربية الحكم الذاتي هو مصطلح مكون من شقين حكم وذاتي، وقد ورد تعريف هاتين الكلمتين بشكل منفصل في معجم المعاني الجامع والذي جاءت كالتالي :

كلمة حكم تعني حكم الشخص، بمعنى أسندت إليه مسؤولية، أما ذاتي منسوب إلى الذات والمقصود به قائل بذاتية، أي الاستقلال الشخصي، كما يقصد أيضا بكلمة ذاتي أنه نابع من تفكير الشخص وغير متأثر بعوامل خارجية.

أما عن تعريف الحكم الذاتي كمصطلح موحد فقد ورد كذالك في معجم المعاني الجامع كالتالي:" **فترة انتقالية يمنحها المستعمر لمستعمراته، كي تباشر سيادتها الداخلية قبل تمكينها من الاستقلال التام، أو هو حق الشعب في حكم نفسه بقوانينه**[1]".

– **في اللغة اللاتينية :** بعد التعرف على الحكم الذاتي كمصطلح في اللغة العربية لابد من الرجوع بالمصطلح إلى أصوله اليونانية الحكم الذاتي(autonomy) هي كلمة يونانية مكونة مقطعين (autos) ويعني(self) أي ذات ونفس والثاني (nomos) ويعني (law) أي قانون وبذلك يكون المعنى اللغوي لهذه العبارة حسب أصولها اليونانية القانون الذاتي أو يحكم نفسه بنفسه [2].

والحكم الذاتي هو ترجمة للكلمة الإغريقية (avcorvouia) والتي تعني الاستقلال الذاتي، في حين تذهب موسوعة(treccani) الايطالية إلى أن مصطلح(autonomia) يدل على الإقليم الذي له حكم ذاتي سياسي[3].

كما نجد أن مفهوم الحكم الذاتي في اللغة الإنجليزية (Autonomy) و(Autonomic) في اللغة الفرنسية يتداخل مع مصطلحات و مسميات أخرى تقترب منه أو تعتبر مستويات فيه من الناحية

---

[1] – معجم المعاني الجامع متحصل عليه من الموقع: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

[2] -Eduardo gasaca pliegro yostros ;diccionario de términos juridico universitarios .miéxico :universidad autonomia de estado ;2010 ; p 12.

[3] -Eduardo gasaca pliegro yostros ,op cit ,p 13.

التطبيقية فثمة مثلا:Self rule Self gonvernment، Self administration ، ويمكن ترجمتها إلى اللغة العربية على التوالي حكم ذاتي، إدارة ذاتية، حكومة ذاتية. ورغم إلتقائهما تحت سقف واحد، إذ لا علاقة لأي منهم بالسيادة، والتي تقتصر فقط على الدولة فإن كلا منها يمثل درجة ومستوى محددا في الحكم الذاتي تتسع صلاحياته أو تضيق وفق المقصود والسياق التاريخي وطبيعة المشكلات القائمة[1].

ثانيا /التعريف الاصطلاحي للحكم الذاتي :

الحكم الذاتي هو مفهوم غامض ومتسع الدلالات بل ويصعب ضبطه وهذا راجع إلى مرونته وتعدد مجالات تطبيقه، فالحكم الذاتي قد يكون قانوني أو سياسي أو إداري ،وهذا ما يؤدي إلى الاختلاف في تعريفه نتيجة تعدد الأبعاد والمضامين. ولكن رغم الاختلاف وعدم الإجماع عن وضع تعريف موحد إلا أن هذا لا يمنع من استعراض بعض التعاريف في محاولة لتوضيح مدلوله:

أ/ التعريف القاموسي للحكم الذاتي

جاء تعريف الحكم الذاتي في القاموس القانوني على أنه:" **نظام الحكم الاستقلالي الذي يتمتع بالسيادة التامة ويمكن أن يكون مطلقا أو دستوريا أو ديمقراطيا**[2] ".

كما تمت صياغة تعريف الحكم الذاتي ضمن قاموس (the unified dictionary of law terms) بالقول ان الحكم الذاتي "**هو نظام يسمح بتمتع إقليم أو أقاليم معينة بسلطات واسعة في تسيير شؤونها الداخلية مع بقائها خاضعة لسلطة الدولة في بعض الجوانب كالتمثيل الدبلوماسي وغيرها**[3]".

وما جاء في هذا التعريف هو أن الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي له سلطة تسير وإدارة شؤونه الداخلية إلا انه ورغم هذه الاستقلالية لا يمتلك الحق في إقامة تمثيل دبلوماسي خارج إطار السلطة المركزية، أو أي نوع من العلاقات الخارجية مع دول أخرى .

---

[1] – عبد العليم محمد، مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي (دراسة مقارنة) . القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، ص21 .

[2] – روحي البعلبكي وآخرون، القاموس القانوني الثلاثي: قاموس موسوعي شامل عربي فرنسي انجليزي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص747.

[3] – الحكم الذاتي متحصل عليه من الموقع: https://ontology.birzeit.edu/term/

في حين تعرفه موسوعة السياسة بأنه :" **حق الدولة أو منطقة رئيسية منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية و دون الخضوع لتوجيهات أو أوامر أي دولة خارجية ،الحكم الذاتي بهذا المعنى كان دائما خطوة أولى و طبيعية نحو الاستقلال الكامل ،حيث يتحول الحكم الذاتي إلى استقلال كامل عندما تستعيد الدولة ذات الحكم الذاتي سيادتها على الشؤون الخارجية والدفاعية من الدولة المهينة**"[1].

كما عرفه الدكتور عمر سعد الله في معجم القانون الدولي بقوله:(مع مراعاة خصوصية السكان القومية في اللغة والحقوق الثقافية) **ينصرف معنى الحكم الذاتي إلى:" تمتع قومية ما معينة بحقوق ثقافية وسياسية في إطار الدولة الواحدة ،حيث يكون لمناطق الأقاليم الذي تسكنه أغلبية من تلك القومية هيئات ومؤسسات محلية في إدارة هذه المناطق**" [2].

في حين عرفه الفقيه الايطالي كارلولافينا (car lo lavanga)بقوله إن: " **الحكم الذاتي نظام خاص بالجماعة البشرية القومية أو العرقية التي تقطن عادة في إقليم معين**". وعليه فكلا التعريفين يركزان على توفر الإقليم الذي تقطن عليه مجموعة عرقية كشرط أساسي لقيام نظام الحكم الذاتي[3]" .

أما الدكتور مصطفى أبو زيد فيذهب في شرحه لنظام الحكم الذاتي ويقول:" إن هذا النظام سمي بنظام المناطق (régionalisem) ؛لأن نطاقه الإقليمي عبارة عن منطقة كبيرة تتشابه ظروفها من حيث اللهجة والحالة الاقتصادية والبيئة تشابها يعطيها طابعا تفرد به بين مناطق الدولة كلها[4]" .

ب/ مصطلح الحكم الذاتي في إطار القانون الدولي العام والقانون الداخلي :

الحكم الذاتي هو مفهوم يتقاسمه كل من القانون الدولي العام والقانون الداخلي غير أن مدلوله يختلف عند كل منهما.

---

[1]– عبد الوهاب الكيلالي، موسوعة السياسة.الجزء 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981. ص 563.

[2] – عمر سعد الله ،معجم في القانون الدولي المعاصر. الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2005، ص 280.

[3] – محمد اليوسفي، « دور نظام الحكم الذاتي في تدبير التنوع الثقافي واللغوي إسبانيا ايطاليا مشروع الحكم الذاتي المغربي » مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية ،ع1 . أكتوبر 2018 ، ص 197.

[4] – المرجع نفسه، ص 197.

يعبر مصطلح الحكم الذاتي في القانون الدولي العام عن:" **صيغة قانونية لمفهوم سياسي يتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي للأقاليم المستعمرة؛ لأنها أصبحت من الوجهتين السياسية والاقتصادية جديرة بأن تقف وحدها مع ممارسة الدولة المستعمرة السيادة عليها**[1] ".

عليه ووفقا لهذا التعريف فإن مصطلح الحكم الذاتي ارتبط بالاستعمار، وكل هذا من أجل الإبقاء على الرابطة الاستعمارية وضمان التبعية لدول المستعمرة، لكن بصبغة جديدة ألا وهي تبني نظام الحكم الذاتي.

ويطلق عليه أيضا الحكم الذاتي الدولي، وهو ينشأ بواسطة وثيقة دولية سواء كانت معاهدة دولية تعقد بين دولتين بشأن إقليم خاضع لسيطرتها أو عن طريق اتفاقيات تبرمها منظمة الأمم المتحدة وقبلها عصبة الأمم مع الدول الأعضاء القائمة بإدارة الأقاليم الخاضعة لها، وفي الفصل 11 من ميثاق الأمم المتحدة تمت الإشارة إلى مفهوم الحكم الذاتي في المادتين 73-76وإلتزام الدول الأعضاء بمراعاة العمل على تنمية هذه الأقاليم وإنماء الحكم الذاتي[2].

ومصطلح الحكم الذاتي عرف اعتراض بعض ممثلي الدول إذ يرون فيه مجرد ذريعة لتهرب الدول المستعمرة من منح الاستقلال التام للأقاليم المستعمرة، أما كن جهة الدول الكبرى فقد أصرت على الحكم الذاتي دون منح الاستقلال .

وفي عام 1946شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة المسماة بلجنة الإعلام عن الأقاليم الغير محكومة ذاتيا وهذا في مناقشات أجرتها والتي وضعت مجموعة معايير لابد من توافرها في الإقليم حتى يمكن انطباق صفة الحكم الذاتي عليه والتي وهي:

- وجود سلطة تشريعية في لإقليم تتولى سن القوانين يتم انتخابها بطريقة ديمقراطية وتكون موضع إجماع واتفاق بينهم
- وجود سلطة تنفيذية ذات مشروعية إذ تحظى بموافقة الشعب.
- وجود سلطة قضائية يناط لها تطبيق القانون واختيار القضاء والمحاكم .

---

[1]- محمد اليوسفي، مرجع سابق .ص198.

[2]- محمد بوبوش، « قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية » مجلة الدراسات الاستراتيجية . مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتجية،ع 130. 2008، ص 28. متحصل عليه من الموقع:
https://www.politics-dz.com/community/threads/algx-ui-almusy-umshruy-alxhk-m-aldhati.2361/

وكل هذا بمشاركة السكان في اختيار حكومة الإقليم دون أي ضغوط خارجية[1].

بينما يعرف الحكم الذاتي في القانون الداخلي بأنه: " نظام قانوني وسياسي يرتكز على قواعد القانون الدستوري ويحدد مداه دستور الدولة، وبصيغة أخرى هو نظام لا مركزي يقوم على أساس الاعتراف لجهة ما بالاستقلال في إدارة شؤونها بنفسها، تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية".

فالحكم الذاتي من وجهة نظر القانون الدستوري الداخلي هو:" أسلوب للحكم و إدارة شؤون جهة معينة في إطار الوحدة السياسية والقانونية لدولة جاء لاحتواء التنوع الثقافي والعرقي والقومي ودعم وحدة الدولة". [2]

كما يعد الحكم الذاتي أحد أشكال التعبير السياسي القومي والذي يمكن بواسطته تنمية التراث الحضاري والثقافي وإدارة الشؤون الداخلية في الإقليم القومي دون رفع شعار المطالبة بالانفصال والاستقلال التام حفاظا على وحدة الوطن وخاصة بنسبة لتلك الدول التي تعاني من صراعات داخلية والتي وجدت الحكم الذاتي ملاذا منصوص عليه صراحة في دساتيرها، ومن الأمثلة على هذا النوع من الدول القومية نجد ايطاليا، اسبانيا ،العراق، السودان وغيرها.

ويؤكد الفقهاء القانونيون أن الهدف من الحكم الذاتي هو: التوفيق بين الميولات الوحدوية والتيارات الاستقلالية داخل القوميات العرقية وهذا ما يقره بالازولي (Pallazoli) بقوله: "إن الحكم الذاتي صيغة متناقضة في جوهرها إذ تنطوي على قدر من العناصر الوحدوية التي تحاول البقاء وتلك التي تعمل لإقامة النظام القانوني المستقل للإقليم المميز"[3].

كما أشارت بعض المواثيق الجهوية إلى هذا النوع من الحكم، فقد عرف الميثاق الأوروبي الحكم الذاتي المحلي في مادته الثالثة بأنه: "**قدرة الوحدات المحلية والإقليمية الفعلية وحقها في تنظيم وإدارة جانب كبير من الشؤون العامة تحت مسؤوليتها ولصالح سكانها في إطار القانون العام**"[4].

---

[1] – محمد بوبوش، مرجع سابق. ص29.

[2]– حكيمة ماهير،« قضية الصحراء الغربية في ظل مقترح الحكم الذاتي :أي رهانات مستقبلية ؟ » .مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية. العدد 3 . ماي 2019، ص124.

[3]– محمد بوبوش، مرجع سابق.ص35.

[4]– المرجع نفسه، ص 36.

إن مصطلح الحكم الذاتي في إطار القانون العام الداخلي مرادف للامركزية التي تقوم على أساس رد الاختصاصات ومنح صلاحيات لهيئات محلية دون الرجوع لسلطة المركزية، والتي عادة ما تنفرد باتخاذ القرارات، وفي الوقت نفسه عكس مفهوم المركزية التي تنكر سلطة تلك الهيئات الإقليمية .[1]

وبشكل عام يمكن القول أن: "**الحكم الذاتي هو وسيلة لتقاسم السلطة الداخلية بهدف الحفاظ على الطابع الثقافي والإثني لمنطقة أو شعب وتوفير الحكم الذاتي يتكون عادة من ترتيب ينقل بشكل دائم بعض الصلاحيات مما يسمح بدرجة من الاستقلالية لكن يترك أيضا بعض القوى المتبقية من الكيان المركزي**"[2] .

وكتعريف إجرائي يمكننا القول إن:" **نظام الحكم الذاتي هو نظام يمنح إلى إقليم أو مجموعة أقاليم مميزة داخل دولة حرية إدارة شؤونها الداخلية إداريا ،اقتصاديا وسياسيا وحتى قانونيا بمنئى عن السلطة المركزية لكن في حدود معينة خاصة فيما يتعلق رموز السيادة، العملة، الدفاع والشؤون الخارجية والدبلوماسية**" .

المطلب الثاني: خصائص الحكم الذاتي

بعد التطرق إلى مجموعة من التعاريف من مختلف المنظورات حول مفهوم الحكم الذاتي ،يمكننا أن نستنتج بعض الخصائص والمتمثلة في:

1/ يعتبر مفهوم الحكم الذاتي مفهوما نسبيا، أي ترد عليه قيود و يحدد له سقف قانوني و سياسي من قبل السلطة صاحبة السيادة أي الدولة عندما يتعلق الأمر بإقليم أو منطقة تريد الحصول على إدارة شؤونها بنفسها، بينما سيادة الدولة مطلقة، ومن ناحية أخرى فإن مفهوم الحكم الذاتي لا يشتمل على الصلاحيات الكاملة التي يشملها مفهوما: الإستقلال والسيادة، وكلاهما يرتبط بالدولة التي تمتلك القدرة على التنظيم الذاتي كجهاز سيطرة وردع بينما لا تملك الوحدة المتمتعة بالحكم الذاتي قدرة الإستقلال[3].

---

[1]– محمد بوبوش، مرجع سابق. ص 36.

[2] - Stothart, Nation-States, Separatist Movements and Autonomy Arrangements: Between War andIndependence-What Options Does the Nation-state Have?, pp. 1-2.

[3] –عبد العليم محمد، مرجع سابق .ص 21.

2/ مناطق الحكم الذاتي هي مناطق تابعة لدولة وعادة ما تمتلك بعض التمييز العرقي أو الثقافي والتي منحت سلطات منفصلة لإدارة الداخلية دون فصلها عن الدولة التي هي جزء منها. وبالتالي فالهدف من الحكم الذاتي هو احتواء التعدد في المنطقة المعنية دون المساس بوحدة الدولة.

3/ في نظام الحكم الذاتي يتم منح قدر من الاستقلال الذاتي لمنطقة أو مناطق مختارة، في حين لا تتمتع بها أجزاء أخرى من البلاد، وبالتالي الحكم الذاتي هو استثناء لقاعدة فهو يقوم على معاملة تفضيلية وغير متجانسة لمنطقة أو مناطق مختارة. ففي حال تم منح الحكم الذاتي لمنطقة معينة في الدولة فهي ليست ملزمة بمنحه لكل المناطق.

4/ يختلف نسيج الحكم الذاتي من نظام إلى آخر، حيث لا توجد قواعد صارمة تحدد أبعاد الحكم الذاتي التي يتعين ممارستها [1].

5/ منح الحكم الذاتي لا يعني الانفصال أو الاستقلال بحيث تربط الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي العديد من الروابط والمتمثلة في:

- العلم: وهو رمز الوحدة الوطنية والسيادة الترابية.
- العملة: وهي من أهم مظاهر السيادة لدولة وتعد بمثابة الرابطة القانونية بين الإقليم والدولة المركزية وبالتالي كل المناطق الخاضعة لدولة لها نفس العملة.
- النظام السياسي الموحد: بحيث تبقى الجهة موالية ووفية ومخلصة لدولة المركزية [2].

6/ الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي لا يتمتع بالسيادة الخارجية فأمور السياسة الخارجية تكون من اختصاص الدولة المركزية، والمقصود هنا بالشؤون الخارجية تدبير الأمور العسكرية والدفاعية وإقامة **العلاقات** الخارجية بين دول العالم وإصدار القرارات العامة الخارجية، وهذا ما يسمى في القانون بالسيادة الخارجية للدولة.

7/ في حالة وجود نزاع بين الدولة المركزية والجهة المتمتعة بالحكم الذاتي فالجهة المعنية والتي تنظر في هذا النزاع هي المحكمة العليا ولها القرار هل هو دستوري أو غير دستوري .[3]

[1] Yoram Dinstein ;" Autonomy Regimes and International Law". Villanova Law Review,. N 56 , 2011 p437.
[2] Ibidem.
[3]- Yoram Dinstei , op.cit. P 439.

المطلب الثالث : المفاهيم ذات الصلة بالحكم الذاتي

ثمة بعض المفاهيم لا تختلف كثيرا عن مفهوم الحكم الذاتي، بل إن مضامينها تقترب كثيرا منه، أو تختلف نسبيا عنه وذلك على الصعيد القانوني والسياسي، وعليه سوف يتم التطرق للبعض المفاهيم ذات الصلة به والمتمثلة في نظام المناطق ،اللامركزية السياسية وأخيرا الفدرالية.

1-إقليمية مناطقية أو نظام المناطق(regionalism):

يعرف نظام المناطق بأنه: " نظام دستوري و إداري يعتمد اللامركزية في الدولة وهذا بمنح الأقاليم ذات الخصوصية في ثقافتها واقتصادها حكما ذاتيا في إدارتها "[1].

وحسب تشارل دوران (durand) نظام المناطق هو الحل الوسط لدول التي تحوي إثنيات متعددة في ظل وجود اتجاهين متناقضين أحدهما يطالب بدولة موحدة ذات مركزية إدارية وآخر يطالب بدولة فدرالية .

وفي هذا الصدد يرى أن نظام المناطق هو نظام يتعدى اللامركزية الإدارية ولا يرقى لمستوى الدولة الفدرالية ،وسمي كذالك لأن نطاقه الإقليمي عبارة عن منطقة كبيرة تتشابه من حيث البيئة واللغة والحالة الاقتصادية، وهذا ما يعطيها طابع تنفرد به بين مناطق الدولة كلها فتظهر بشكل كيان اجتماعي وسياسي متميز، فإذا ما أعطيت سمة قانونية بإضفاء الشخصية المعنوية عليها واستقلالها في تنظيم شؤونها الذاتية. يستطيع سكانها انتخاب مجالس تمثيلية تتمتع فيه المنطقة بسلطة تنظيم نفسها بنفسها، كما أنها تتمتع فيه المنطقة بسلطة التشريع فيما عهد إليها من صلاحيات في حدود ما نص عليه الدستور[2] .

وبالتالي فإن سلطتها التشريعية ليست سلطة أصلية وذاتية ولكنها سلطة تبعية مستمدة من الدستور وليس من وجودها الخاص كمنطقة وقد برزت كيانات سياسية في الدول الأوروبية نتيجة ظروف تاريخية وعوامل اجتماعية وسياسية وقومية وثقافية، لاسيما بلجيكا ايطاليا التي أفرزت أنظمة قانونية جديدة في إطار الدولة الموحدة لاهي باللامركزية الإدارية ولاهي بالفدرالية وإنما تأتي في درجة وسط بين النظامين.[3]

---

[1] – روحي البعلبكي وآخرون ، مرجع سابق .ص260.

[2] – خالد قباني،اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان. بيروت: منشورات عويدات،1981، ص ص 162،163.

[3] –المرجع نفسه ، ص 163.

2-اللامركزية السياسية والإدارية:

هي وضع دستوري يقوم على توزيع الوظائف الحكومية المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة الإتحادية في العاصمة وحكومات الولايات أو الجمهوريات أو الكانتونات أو غيرها من الوحدات السياسية. حيث تمارس الوحدات المذكورة سيادتها الداخلية، فتقيم برلمانا، وتسن التشريعات وتحكم بموجبها. وتهدف اللامركزية السياسية إلى إعطاء المواطنين أو ممثليهم المنتخبين ديمقراطيا سلطة أكبر في عملية صنع القرار، سواء خلال مرحلة الاعداد والتخطيط أو التنفيذ، بمعنى ان للامركزية السياسية تمنح استقلالًا ذاتيًا للإقليم سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا في المساحة الجغرافية التي تتبع له وفق دستور محلي ينظم هذه الأمور كافة، ولا يتعارض مع الدستور الاتحادي،[1].

فمفهوم اللامركزية السياسية يقوم على أساس إن الممثلين المنتخبين بشكل مباشر على المستوى المحلي هم الأقدر على التواصل والتعاون مع دوائرهم الإنتخابية لتلبية طلباتها واحتياجاتهم .

ويشار إلى أن اللامركزية السياسية تعزز من مفهوم الديمقراطية من خلال مشاركة أوسع في مجال صنع القرار.

يصاحب تطبيق الحكم الذاتي هنا وجود سلطة محلية في إطار السلطة المركزية ويقترب المقترب المفهوم من مفهوم اللامركزية الإدارية، مع فارق واحد هو أنه في حين يمنح الحكم الذاتي لأقلية أو جماعة قومية بهدف تنمية ثقافتها وتراثها الحضاري والحفاظ على خصائصها القومية، فإن اللامركزية الإدارية تمنح لجميع المقاطعات أو الأقاليم التي تتكون منها الدولة ،بهدف توزيع الأعباء والصلاحيات والسلطات وأخذا في الاعتبار قدرة القيادات المحلية على تلمس ظروف الواقع المحلي، واحتياجاته الخاصة أكثر من القيادات البيروقراطية المتمركزة في العاصمة [2].

3-الفدرالية :

عرفها عالم السياسة المتخصص في الدراسات الفدرالية دانيال إلازار(daniel elazar) أنها: " نمط الترتيب السياسي الذي يربط الوحدات السياسية الصغيرة بالنظام السياسي، من خلال توزيع السلطة

[1] – سورية ونظام اللامركزية السياسية متحصل عليه من الموقع :https://www.harmoon.org/reports

[2] – عبد العليم محمد ، مرجع سابق . ص ص 28،29.

بين الحكومة الكبرى و الحكومات الصغرى، على نحو يكفل حماية السلطات لكلتا الحكومتين ويمكنها من آلية اتخاذ القرار".

وفي هذا السياق وصف دانيال– من خلال التعريف الاتحاد الفدرالي في تقييمه للسلطة بالشراكة (partnership)، مؤكدا بذلك أن تقييم السلطة الحقيقية بين عدة مراكز يجب أن تناقش الترتيبات التعاونية مع بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف مشتركة[1].

بالنسبة للفقيه واهر(whear) يعرف الفدرالية بأنها:" منهج تقسيم السلطات إلى الحكومتين العامة والإقليمية في إطار تنسيقي و آخر مستقل " [2].

وعلى هذا النحو يمكن تبيان الصلة بين المفهومين (الفدرالية) و(الحكم الذاتي)، حيث يبدو هذا الأخير جزءا من الأول، بل وهو أحد أركانه.

ولكن ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان الاعتبار الغالب وراء التطبيقات الفدرالية هي خصوصية احتياجات الإقليمية وتنوعها وتوزيع الصلاحيات والسلطات بين الحكومة المركزية والوحدات المكونة للدولة سواء كانت دول –أقاليم– مناطق، فإن الاعتبار الغالب وراء تطبيقات الحكم الذاتي هو التمايز الثقافي والإثني والقومي وحماية حقوق الأقليات، دون أن يعني ذلك غياب هذا العنصر وراء بعض التطبيقات الفدرالية في مناطق مختلفة من العالم .

وثمة كذلك بعض الصيغ الدستورية التي جمعت بين الفدرالية والحكم الذاتي كالدستور القبرصي الذي حاول الجمع بين المفهومين عن طريق ضمان حقوق الأقليات للسكان الأتراك، ومنحهم حقوق التمثيل في المستويات الحكومية [3].

في سياق آخر تتشابه الفدرالية في الدولة الاتحادية في بعض الجوانب مع نموذج الحكم الذاتي ذو الصلاحية التشريعية، (يأخذ الحكم الذاتي الاقليمي عدة انماط والتي تختلف من حيث درجة الصلاحية الممنوحة لها وللاشارة هناك ثلاثة انماط يتخذها الحكم الذاتي الاقليمي وهي حكم ذاتي وظيفي، اداري واخيرا تشريعي).

إلا أنهما غيرمتماثلين ويجب عدم الخلط بين النموذجين لوجود فوارق أساسية والمتمثلة في:

---

[1] -Dwight herbergers , Distribution off power and funtion in federal system . Institute of inter governmental relation .199 ,p5 .

[2] – رولاند واتس ، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة . بيروت :المعهد الوطني ، (د،ت،ن), ص 4.

[3] – عبد العليم محمد ، مرجع سابق .ص 28.

- يتشابه النموذجين في ان الوحدات السياسية المكونة لدولة في كليهما لا تستطيع الانفصال، بل هي اجزاء ثابتة وهذا عن طريق الدستور في كلى النموذجين والذي يحافظ على الوحدة الاقليمية لدولة، كما يتشابهان أيظا في تقسيم السلطة بين المستوى المركزي العام ومستوى الوحدة اوالوحدات الادنى، اما عن نقاط الاختلاف فالفدرالية تعني تقسيم الدولة إلى وحدات يطلق عليها ولايات او مقاطعات ،أما الحكم الذاتي فان ذلك ليس بالأمر الواجب، فقد يمنح الحكم الذاتي لجزء من الدولة أو إقليم معين، بينما تبقى أجزاء الدولة الأخرى كما هي.[1]
- الفدرالية نظام حكم اتحادي قائم على التماثل في توزيع السلطة وتربطها ذات العلاقة مع السلطة المركزية، اما في نظام الحكم الذاتي فالعلاقة بين السلطة المركزية واقليم الحكم الذاتي هي علاقة من نوع خاص يحكمها اتفاق محدد ومنح الحكم الذاتي يعالج وصية متمايزة عن البقية بينتما الفدرالية هي تعميم لنموذج حكم [2].
- في النظام الفدرالي تتمتع بما بقي لها من السيادة نتيجة لتنازل الجزئ لها فدولة من اجل الدخول في الاتحاد الفدرالي تتنازل عن جزء من سيادتها فقط وبتالي لها الحق الحق في المشاركة في التعديل الدستوري لدولة الاتحادية، أما أقاليم الحكم الذاتي فليس لها دور بارز في في التعديل إلا في حالة خاصة وهي كل ما تعلق بترتيبات الحكم الذاتي ،والذي يستوجب بطبيعة الحال الموافقة منها .[3]

وبالمجمل نستطيع القول أن نموذج الحكم الذاتي نموذج خاص من الحكم وليس له قالب محدد ولا موحد ولا يمكن الوصول لتعميم بشأنه، فهو يختلف عن نظام المناطق كما يختلف عن نظام اللامركزية السياسية في الدولة الموحدة وعن الفدرالية في الدولة الاتحادية ويتم اللجوء اليه في حالة وجود حالات محددة تتطلب القيام باجراءات استثنائية كمنح بعض المناطق الاستقلالية في ادارة شؤونها الداخلية .[4]

---

[1]- علي الجرباوي ،« الحكم الذاتي : دراسة حول المفهوم والنموذج. » المستقبل العربي ،العدد 478 ، ص 126. متحصل عليه من الموقع : https://www.birzeit.edu/sites/default/files/ali_jarbawi.pdf:

[2]- المرجع نفسه ، ص 126.

[3]- المرجع نفسه ، ص 126 .

[4]- المرجع نفسه ، ص 127.

المبحث الثاني: أنواع الحكم الذاتي والإشكالات المرتبطة به

يعد الحكم الذاتي الصيغة التوفيقية القائمة على أساس قبول الطرفين وهذا عن طريق تقديم تنازلات متبادلة، وبالتالي عن طريق هذا الترتيب يحقق كلى الطرفين جزءا من إرادته، فدولة في هذه الحالة تحصل على الضمان من الأقلية أو القومية باستمرار وحدتها و في الوقت نفسه تحصل الأقلية من الدولة المركزية على ضمانات تقضي باحترام التنوع بين مواطنيها مع تأطيره قانونيا. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الحكم الذاتي إلى نوعين أساسيين هما:حكم ذاتي إقليمي (Territorial)، وحكم ذاتي غير إقليمي (Non-trrritorial)، مع تبيان الفرق بينهما .

المطلب الأول: أنواع الحكم الذاتي

ينقسم الحكم الذاتي إلى قسمين رئيسيين هما: الحكم الذاتي الإقليمي والحكم الذاتي غير الإقليمي:

أولا: الحكم الذاتي غير الإقليمي (Non Territorial): ما يفرق بين الإثنين هو مكان تواجد وكذل توزع أفراد الأقلية التي ستمنح الحكم الذاتي ،فإن كانت الأقلية مشتتة؛ وهي تشير إلى توزع أفرادها في إقليم الدولة الواحدة، والغالب الأعم تسعى هذه الأقلية إلى تحقيق مبدأ المساواة مع بقية المجموعات، وأن يحق لها التمتع بالحقوق المدنية والسياسية نفسها[1]. حيث يمنح لهم الحكم الذاتي غير الإقليمي ،بغض النظر عن مكان إقامتهم داخل الدولة ،ويصبح لهؤلاء حق المحافظة على خصائصهم اللغوية والدينية والثقافية، وعلى عاداتهم وتقاليدهم وعلى حق تطوير هذه الخصائص من خلال مؤسسات خاصة بهم تنشأ لتحقيق هذه المقاصد مثل المدارس، الجمعيات ودور العبادة الخاصة ،إضافة إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية المتخصصة [2].

وعلى السلطة المركزية أن تعمل على توفير جميع الضمانات والخدمات لهم في أماكن وجودهم، وبسبب توزع أفراد الأقلية داخل الدولة، وعدم تجمعهم بكثافة في إقليم معين داخلها ،فإن الحكم الذاتي غير الإقليمي لا يشكل تهديدا لوحدة الدولة، ومن الأمثلة التي نسوقها حول هذا النوع ،نذكر فنلندا التي طبقته على أقلية من مواطنيها المتحدثين باللغة السويدية.

---

[1]– فورار العيدي جمال، « مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي ». رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر: قسم الحقوق، سبتمبر 2001). ص 43.

[2]– علي الجرباوي ، مرجع سابق . ص123 .

ثانيا / الحكم الذاتي الإقليمي :وهو النوع الأكثر شيوعا ووضوحا، وحتى أهمية لما له من تبعات سياسية، فهو يمنح لإقليم محدد يتجمع فيه أفراد الأقلية و يؤلفون فيه الأغلبية، دون إجحاف مفترض بحقوق المواطنين الآخرين الموجودين فيه، أو حقوق أفراد هذه الأقلية الذين يعيشون خارجه فجميع الأفراد يمتعون بحقوق المواطنة المتساوية، بغض النظر عن مكان إقامتهم داخل الدولة.

إن هذا النوع من الحكم الذاتي هو الذي يثير – في العادة– حفيظة و قلق السلطة المركزية، لأنه قد يؤدي بالأقلية إلى طلب الإنفصال عن الدولة[1].

في سياق آخر يختلف الحكم الذاتي الإقليمي جذريا عن نموذج اللامركزية في الدولة الموحدة، ففي حين أن نموذج اللامركزية يقوم على مجرد تفويض صلاحيات من المركز إلى جهات أدنى منه داخل هيكلية هرم السلطة في الدولة، ما يمكن المركز من استعادة هذه الصلاحيات متى شاء، فإن الحكم الذاتي يقوم على أساس نقل وليس تفويض سلطات ومسؤوليات وصلاحيات من السلطة المركزية العليا إلى إقليم محدد أو أقاليم داخل الدولة، ليصبح في إمكان هذا المكون الأخير أن يقرر باستقلالية عن تلك السلطة العليا في شؤون محددة منحت له من تلك السلطة العليا، من أجل تحقيق الصالح العامة لمن هم تحت نطاق مسؤوليته[2].

ما يعنيه ذلك أن الحكم الذاتي على عكس اللامركزية، هو اعتراف بقدر ما من الاستقلالية والسيادة الداخلية لأقلية ما في إقليم محدد داخل نطاق الدولة ؛و لأنه كذلك فإن الترتيبات المتعلقة في شأنه يجب أن تتم، بالتوافق والتراضي بين الطرفين، الناقل والمنقول له، وهما طرفان متكافئان، والعلاقة بينهما ليست بين تابع ومتبوع كما هو الحال في نظام اللامركزية [3].

لا يوجد نموذج واحد وموحد الخصائص ومتشابه في تقسيم السلطة، للحكم الذاتي الإقليمي، بل هو ذو تركيبة مرنة، يأخذ في الحسبان خصوصية كل حالة من الحالات التي تطبق فيها، ويستجيب لها بتطوير النمط الملائم لمعالجة تعقيدات الوضع الخاص لكل حالة من الحالات ،لذلك يوجد حاليا العديد من أنماط الحكم الذاتي الإقليمي في نحو الثلاثين دولة في العالم، كل واحدة

---

[1]– علي الجرباوي، مرجع سابق . ص123 .

[2]–المرجع نفسه، ص 124.

[3]–المرجع نفسه . ص124 .

منها تستجيب لظروف وحاجات ومطالب مختلفة، ومن مراجعة تاريخية لحالات حكم ذاتي إقليمي، يتضح أن هذا النموذج نتج في فترات وأقاليم مختلفة من جراء:

- تحويل طريقة حكم إقليم مستعمر من حكم مباشر إلى ذاتي.
- أو عند تشكل دولة حديثة كان المطلوب منها القيام بهذه التسوية.
- أو تغير النظام السياسي داخل الدولة.
- أو لإيجاد حل لتوتر إقليمي بين دولتين أو أكثر سببها مصير أقلية قومية داخل واحدة منها.
- أو نتيجة عملية تفاوضية لإنهاء صراع داخل الدولة مع أقلية قومية[1].

ينقسم الحكم الذاتي الإقليمي إلى عدة أقسام هي:

1 – الحكم الذاتي الوظيفي: (وهو أقل النماذج اتساعا وعمقا في نقل الصلاحيات والمسؤوليات من السلطة المركزية إلى سلطة الإقليم)، يقتصر في هذا النوع النقل بالعادة على مجال واحد، مثل: التعليم أو الشؤون الدينية، وهو ما يصطلح على تسميته بالإستقلال الذاتي الثقافي (Cultural Autonomy) والإستقلال الذاتي الديني (Religious Autonomy)، وكل منهما يمثل بعدا في تطبيقات الحكم الذاتي؛ فالأول ينصرف إلى تعليم اللغة الخاصة بالإقليم وتطوير ثقافته، والثاني يكفل لجماعة معينة في منطقة ما مباشرة حريات المعتقد و الممارسة الدينية .

أما بقية المجالات فتبقى تحت مسؤولية السلطة المركزية، ما يجعل من الحكم الذاتي الوظيفي أقرب ما يكون من الحكم الذاتي الشخصي، ولكن يتركز منح الحق الخاص للأقلية داخل منطقة محددة، عوضا من أن يعطى الحق لأفراد الأقلية أينما كان مكان إقامتهم داخل الدولة .[2]

2/ الحكم الذاتي الإداري: هو أوسع نطاقا من الوظيفي، إذ بموجبه منح سلطة الإقليم حكما ذاتيا واسعا يشمل الإشراف على العديد من المجالات كالتعليم والشؤون الدينية والثقافية، ويعطيها صلاحية تنظيمية واسعة داخل الإقليم ولكن هذا النوع لا يمنح لسلطة الحكم الذاتي في الإقليم صلاحيات تشريعية، بل تبقى هذه الصلاحية عند السلطة المركزية، تمارسها بشكل حصري وتنطبق التشريعات الصادرة عنها على كل أجزاء الدولة على نحو متماثل.

---

[1] _ علي الجرباوي، مرجع سابق. ص 125.

[2] _المرجع نفسه . ص 125.

3 /الحكم الذاتي التشريعي: يعد أشمل وأعمق أنواع الحكم الذاتي الإقليمي، وأكثرها أهمية، فسلطة الإقليم تتمتع بموجبه بمسؤوليات وصلاحيات واسعة في مختلف المجالات، يؤهلها لسن القوانين الخاصة بالإقليم وفرض الضرائب المحلية، وإنشاء قوة شرطة داخلية ومحاكم خاصة.

ويكون في هذا النوع من الحكم الذاتي سلطة إقليم تتكون من سلطة تنفيذية منفصلة عن السلطة المركزية للدولة، ليست منبثقة منها أو تابعة أو ممثلة لها، بل تكون مسؤولة أمام مجلس تمثيلي منتخب من داخل الإقليم، وليس أمام السلطة المركزية للدولة. ففي حالة إقليم الباسك، على سبيل المثال: منذ1979 تضمنت صيغة الحكم الذاتي إنشاء قوة بوليس ذاتية مسؤولة أمام حكومة الإقليم، والتي لها صلاحيات قانونية وضبطية في مجال حفظ النظام العام بالإقليم، بينما تحتفظ قوات الأمن القومي بالمجالات "فوق محلية" أو فوق إقليمية [1].

وبالرغم من أن الشؤون الاقتصادية والمالية العامة تبقى من الاختصاص الحكومة المركزية للدولة بما في ذلك صك العملة، إلا أن الإقليم في هذا النوع من الحكم الذاتي يرتبط بالعادة مع الحكومة المركزية باتحاد جمركي، وبموافقة الأولى يمكن أن يكون لسلطة الإقليم علاقات خارجية خاصة تمارسها في نطاقات محددة، وبالتحديد فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وإذا كانت اللغة في الإقليم مختلفة عن تلك السائدة في الدولة، فإنها تصبح اللغة الرسمية للإقليم.

تتجلى أهمية هذا النوع من الحكم الذاتي في تكريس مبدأ التشارك في السلطة، وذلك بتقسيمها بين الطرفين، حيث يتمتع الإقليم بحرية السيطرة على مصادره الطبيعية وموارده المادية، كما يملك سلطات تقريرية بقضاياه الداخلية، ويمكن لمثل هذا النوع من الحكم الذاتي التمتع بأقصى مدى من الإستقلالية الفعلية ما عدا اتخاذ خطوة الإعلان الرسمي على الإستقلال عن الدولة[2].

من ناحية أخرى، يمكن القول أنه، رغم اتساع مجالات هذا النوع من المجالات إلا أنه لا يشتمل على الصلاحيات الكاملة التي يشملها مفهوما :الاستقلال والسيادة ،فكلاهما يرتبط بالدولة

[1] – خالد قباني، مرجع سابق ، ص 166.

[2]– علي الجرباوي، مرجع سابق، ص126.

التي تمتلك القدرة على التنظيم الذاتي كجهاز سيطرة وردع، بينما لا تمتلك الوحدة المتمتعة بالحكم الذاتي قدرة الاستقلال بل هي تابعة[1].

وفي هذا السياق من الضرورة بمكان تبيان التشابه بين نموذج الحكم الذاتي الإقليمي ذو الصلاحية التشريعية في الدولة الموحدة مع نموذج الفدرالية في الدولة الإتحادية، فكلاهما لا يستطيع الإنفصال عن الدولة بل هي أجزاء ثابتة ومستمرة فيها، أما الحق في الإنفصال والإستقلال ليس ممنوحا لها وفي الاخير فأن الحكم الذاتي الغير اقليمي يعبر عن رغبة واسعة النطاق في حل التناقظ الاساسي بين اظفاء الطابع المؤسسي الاقليمي على العرق والانتماء الاثني الشخصي، وبتالي فهو حل يغير تطلعات مجموعة عرقية وادعاتها ورغبتها في القتال من اجل السيطرة على الاراضي واجهزة الدولة. [2]

ويبقى الحكم الذاتي الاقليمي محل جدال بين الخبراء والباحثين في هذا المجال بين من يقول أن الحكم الذاتي الاقليمي طريقة تمنع الصراع الانفصالي وتحد منه وهذا نتيجة تقديم تنازلات للمتمردين، في حين يحذر خبراء آخرون من مثل هذا الاجراءات، لأنها تستطيع تعميق الانقسامات العرقية وتمكن الانفصاليين من خلال تعزيز قدراتهم المؤسساتية وبالتالي زيادة احتملات الصراع في المستقبل.[3]

وبالتالي فنجاح الحكم الذاتي الإقليمي متوقف على انتشار المناخ التصالحي بين السلطة المركزية والأقليم المتمتع بالحكم الذاتي حول أهمية الحفاظ على وحدة الدولة وتماسكها في ظل نظام سياسي ديمقراطي، مرتكز على سيادة القانون ويأخذ بعين الاعتبار الحريات الشخصية وحقوق الإنسان، إضافة إلى وضع تقسيم الصلاحيات في إطار مقنن مع ضمان آليات لحل النزاعات، وهذا لتجنب شبح الانفصال والتفتت الإقليمي بين دول العالم.

---

[1] – عبد العليم محمد، مرجع سابق. ص 21.

[2]-Alexander Osipo," Non-Territorial Autonomy during and after Communism: In the Wrong **or** Right Place?" Journal on Ethnopolitics and Minority Issues in Europ. 2013, P 14 Available at the link.: https://www.researchgate.net/publication/306290830

[3] -Lars-Erik Cederman, "Territorial Autonomy in the Shadow of FutureConflict: Too Little, Too **Late?".** Annual Meeting of the American Political Science Association, August 2013,p 4 Available at the link: http://www.unige.ch/ses/spo/static/simonhug/taisfc/autonomy_conflict_2013-08-22

المطلب الثاني: الإشكالات المرتبطة بالحكم الذاتي

يطرح مفهوم الحكم الذاتي، في التطبيق، مشكلات عديدة، نظرا إلى غموضه وعدم حصره، ونسبية مفهومه وافتقار نص واضح بشأنه يمكن الاستناد إليه عند الضرورة، الأمر الذي يجعل من المفهوم موضوعا للتأثر بعلاقات القوى والرؤى الإيديولوجية.من بين هذه الإشكالات المطروحة نذكر على سبيل الحصر:

1– مشكلة التمتع بالشخصية الدولية: إن مختلف تطبيقات الحكم الذاتي سواء كان داخليا أم خارجيا، لم تتمتع الأقاليم الخاضعة له بالشخصية الدولية، فمثلا "بورتوريكو" و"غرينلاند"، لم تحظ طبقا للحكم الذاتي الممنوح لها، بحق تقرير الشؤون الخارجية والدفاع. فبورتوريكو ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية باتحاد حر، وتقوم بتقرير شؤون الدفاع والخارجية.

وفي "غرينلاند" تقوم حكومة الدانمارك بتقرير سياستها الخارجية، مع استشارة "غرينلاند" عندما يتعلق الأمر بقضايا تخصها كالعلاقة مع دول الإتحاد الأوربي.أما اسبانيا، فلا يختلف الأمر،إذ تتمتع المناطق المحكومة ذاتيا بصلاحيات تشريعية وتنفيذية محدودة بنطاق الإقليم، بينما تنفرد السلطة المركزية في مدريد بتقرير السياسة الخارجية،، وشؤون الدفاع والأمن والعلاقات الدبلوماسية، وتقرير السياسات المالية العامة والأنظمة المصرفية المعمول بها في البلاد، وكذلك عقد المعاهدات، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية.

وبناءا على هذه النتائج، فإن وحدات الحكم الذاتي، مناطق كانت أو أقاليم لا تحظى بالشخصية الدولية، ومن ثم لا يتولها القانون الدولي وإنما القانون الداخلي لدول التي تنتمي إليها[1].

2– مشكلة الأرض أو الإقليم :(حكم ذاتي شخصي/ حكم ذاتي إقليمي **):** في العديد من الحالات لا تمثل الأراضي في حد ذاتها مشكلة محورية ففي غالب الاحيان تحدد الاراضي طبقا لما كانت عليه في السابق بمعنى قبل قيام سلطة الحكم الذاتي حيث انها تمثل جزء لا يتجزأ من اقليم الدولة لكن تثار المشكلة من ناحية صغة تفويض سلطة الحكم الذاتي في ادارة الاراضي الداخلة في نطاقها زيادة عن ذالك في معظم الاحيان تتم الاشارة او النص في تقرير صغة الحكم الذاتي الى المساواة بين مواطني الاقليم المتمتع بالحكم الذاتي وباقي المواطنين في الدولة المعنية بخصوص

[1]– محمد بويوش، مرجع سابق، ص39.

التملك، الشراء والانتقال من الاقليم واليه من دون حواجز ثقافية او لغوية اعمالا لمبدأ المسوات بين المواطنين كما تعد بمثابة تأكيد لسيادة الدولة على كل الاراضي والاقاليم الخاضعة لها .[1]

3- ترتيبات الأمن :تقتصر المسائل الأمنية في تطبيقات الحكم الذاتي على الأمن الداخلي المحدود بنطاق الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي، ذلك أن قضايا الأمن القومي تدخل في عداد صلاحيات الأجهزة المركزية للدولة[2].

وبالتالي يمكن لسلطة الاقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي تشكيل قوة شرطة محلية لحفظ الأمن والنظام بالتنسيق مع القوات الأمنية لدول التي تنتمي اليها كما هو الحال في جزيرت قريلاند واقليم الباسك[3].

4- صراع المصالح: كثيرا ما ينشب نزاع في المصالح بين الوحدات المتمتعة بالحكم الذاتي، سواء أكانت أقاليم أم مناطق وبين الدول صاحبة السيادة، أو بين هذه الأقاليم وبين الدول المستعمرة. ففي حالة الأقاليم والمناطق والصراع بينها وبين الإدارة المركزية والدولة صاحبة السيادة، ينصَبُ الصراع على تعارض المصالح الخاصة بالإقليم مع المصالح الوطنية العليا التي تحظى برعاية الدولة. وفي حالة الأقاليم الخاضعة للاستعمار ينصب هذا الصراع حول الاستقلال والأمن والعلاقات الخارجية وغيرها من القضايا ذات التأثير المباشر في مصالح الطرفين كما يراها كل منهما على حدى[4].

5- الرقابة على هيئات الحكم الذاتي :إن الاستقلال الذي تتمتع به الأقاليم الحكم الذاتي، مهما كان مداه ودرجته، فهو ليس عاما ولا مطلقا، بل محدود بالأبعاد الذي يحددها المشرع، وهو ما يفترض وجود رقابة مركزية تكفل مبدأ الشرعية وتحمي المصالح الوطنية العامة،فعندما تصدر عن هيئات الحكم الذاتي أعمالا قانونية تخالف القواعد الدستورية والمبادئ العامة التي قررتها التشريعات المركزية، يحق لهذه الأخيرة الطعن في تلك الأعمال التشريعات الإقليمية- إما بطعن سياسي أمام البرلمان المركزي، أو بطعن قضائي إذا ما تم المس بالمشروعية. وتشمل الرقابة

---

[1]- محمد بوبوش، مرجع سابق،.ص42.

[2]- عبد العليم محمد؛ مرجع سابق. ص 166.

[3]- محمد بوبوش، مرجع سابق . ص 42.

[4]_ عبد العليم محمد؛ مرجع سابق . ص 166.

المركزية على هيئات الحكم الذاتي، الرقابة التنفيذية والرقابة التشريعية والرقابة القضائية والرقابة المالية[1].

6- مشكلة توزيع الصلاحيات: تسود هذه المشكلة في كافة نظم الحكم الذاتي، وتتلخص في كيفية توزيع الصلاحيات التنفيذية، والتشريعية، بين الأقاليم المحكومة ذاتيا وبين السلطة المركزية.

7- استغلال الموارد الطبيعية: تتفاوت سلطة الحكومات الذاتية على مواردها الطبيعية واستغلالها بتفاوت طبيعة ونوعية الحكم الذاتي ودرجته التي تتمتع بها ففي الحكومات الفيدرالية القوية، نجد أنها تنزع إلى السيطرة على هذه الموارد واستغلالها، خصوصا في قطاع المناجم والمعادن[2].

[1]- خالد قباني، مرجع سابق. ص 166 .

[2]- محمد بوبوش، مرجع سابق. ص41.

المبحث الثالث: تصنيف الحركات ضمن الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي

تختلف الحركات عن بعضها البعض، حيث يمكن حصرها في النقاط التالية:

المطلب الأول: الحركات الإنصهارية والإندماجية

أ- **الحركات الإنصهارية:** قد تجد الجماعة الإثنية أن الخصائص المميزة لها (السلالة أو الثقافة) تؤدي إلى عدم قبولها أو مساواتها مع الأغلبية، وإستنادا إلى ذلك يصبح هدف هذه الجماعة مزدوجا.

أولا: أن تتخلى بقدر الإمكان عن الصفات المميزة لها (مثل لغتها أو ديانتها الأصلية).

ثانيا: تتبنى كل الخصائص الهيكلية للأغلبية أو الجماعة الإثنية الأخرى التي تعتبرها أكثر حظا وأعلى مكانة في المجتمع.

والإنصهار بهذا الشكل هو نوع من الذوبان تحققه الجماعة الإثنية داخل المجتمع الكلي، حيث ينجر عنه تخلي أفرادها قدر الإمكان عن خصائصهم والسعي لإكتساب خصائص الجماعة، وعلى هذا النحو تذوب الولاءات ويلغى ما يسمى بـ: العلاقات الدولية في المجتمع وتستبدل بعلاقات حديثة قائمة على الولاء للدولة ومؤسساتها[1].

وهذا ما أكدته تجربة وعاء الإنصهار الأمريكية، حيث تقوم على الإعتقاد بأن الفوارق القائمة على أساس العائلة، القبيلة، العشيرة ستذوب في الدولة[2].

وفي حالة الانصهار يكون برنامج الحركة تشجيع أفرادها على التخلي عن مقومات إثنيتهم الأصلية من ناحية، بغية إزالة العوائق التي تمنع اختلاط و تفاعل الأفراد مع باقي الجماعات المشكلة للمجتمع، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن بعض عمليات الانصهار لجماعة إثنية في جماعة أخرى قد يتم تدريجيا وتلقائيا على مدى زمن طويل وبدون حركة اجتماعية.

ب- **الحركة الاندماجية:** تنطوي عملية الاندماج على فقدان كل الجماعات المتفاعلة لخصائصها المتميزة، إضافة إلى اكتساب خصائص أخرى تنبثق بمقتضاها جماعة موحدة تختلف عما سبقها، بمعنى آخر اندماج بين الجماعة "أ"و الجماعة "ب"، بمعنى خلق جماعة جديدة هي"ج" تحمل

---

[1] – سعد الدين ابراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي. القاهرة: مركز ابن خلدون، 1994 . ص 39.

[2]– شفيق الغبرا،«الإثنية المسيسة ». مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد 16، العدد 3. الكويت: الخالدية،1988. ص 51.

خليطا من صفات الجماعتين"أ"و "ب"، غير أن عملية الاندماج تفتر ض أن الجماعات المندمجة متقاربة في السلطة والمكانة، بحيث لا تشعر إحداها بالاستعلاء أو التفوق عن الجماعة أو الجماعات الأخرى.

وتهدف الحركة من وراء هذا المطلب (الإندماج) تحقيق مصالح مشتركة أو الإحساس بمخاطر مشتركة، أو دعوة دينية أو إيديولوجية جديدة [1].

المطلب الثاني: الحركات الاستعلائية والانفصالية

أ- **الحركات الاستعلائية:** بعض الجماعات الاثنية قد تنمي بين أفرادها سمة التفوق والاستعلاء على غيرها من الجماعات التي تعيش معها في نفس المجتمع والحركة التي تمتلك مثل هذا النوع من الشخصية، أعضاؤها يقبلون فقط النسق القيمي والتقاليد الخاصة بهم ومجموعتهم و يرفضون سواها؛ نظرا لاقتناع أفرادها بأن أولئك المختلفين عنهم أقل شأنا منهم، كل هذا أوجد لديهم انحيازا مفرطا لما هم عليه، الأمر الذي ولد لديهم شعورا لا إراديا بعدم الأمان .

يستنتج أن مطالب مثل هذا النوع من الحركات التي تؤمن بهذا النسق –التعالي– لا تريد الانفصال عن المجتمع السياسي المتعدد الاثنيات، وفي الوقت ذاته لا تقبل مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية وتتخذ هذه الحركات من الدين والسلالة والثقافة والقدرات الاقتصادية مبررا لانتهاج هذه السياسة[2].

ب- الحركات الانفصالية: يشير مصطلح الانفصالية بالمعنى السياسي إلى" تعميق أو تكريس تجزئة الحركة الوطنية أو الوحدة المتمثلة في تركيب البلاد"[3]

لذا تعتبر العديد من الجماعات الإثنية أن استمرار تعايشها مع غيرها في نفس المجتمع السياسي لا يلبي مطالبها وطموحاتها، ويترتب عليه الإضرار بمصالحها وامتيازاتها المكتسبة ويتنامى لدى أفرادها الدعوة الانفصال عن المجتمع عن طريق تشكيل حركة تدعو إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال التام.

---

[1]- سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق . ص 39.

[2]- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا الأقليات بين العزل الاندماج .ط2 .القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ،2003،ص 38.

[3]- عبد الوهاب الكيلالي، موسوعة السياسة.الجزء 4 . ط2، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990 .ص 372.

إن ما يساعد الحركات الانفصالية على دعوتها هو تركز أبناء الجماعة في إقليم واحد أو في رقعة جغرافية واحدة، وخاصة نحو الأطراف وبعيدا عن مركز الدولة. كما يدعم كذلك مطالب الانفصال، توافر بعض المقومات الأساسية لقيام دولة مستقلة كالوفرة النسبية للسكان والموارد، كذلك امتلاكها للمقومات الثقافية المميزة كاللغة، الدين، العادات والتقاليد المختلفة[1].

يمكن الإشارة إلى أن الحركات الإنفصالية –أحيانا– لا تهدف إلى الاستقلال بدولتها أو إقليمها، بقدر ما ترمي إلى الانضمام إلى مجتمع سياسي آخر مجاور، من أمثلة هذه الحركات الانفصالية، حركة القبارصة الأتراك التي تسعى إلى الانضمام إلى مجتمعها الأم (تركيا). لذلك تمثل مطالب الخروج أو الانفصال تهديدا خطيرا لوحدة الدولة وأمنها، ذلك لأنها تعتبر تحديا لاستقرار الدولة وما ينجر عنه من تفتيتها و تجزئتها[2] .

الحركات التعددية: تهدف هذه الحركات إلى الدفاع عن خصوصيتها الإثنية مع المساواة في الحقوق السياسية والمدنية، ويطلق على هذا الايديولوجية مذهب التعددية، لأنها ترفض الذوبان (الانصهار) والاندماجية والانفصالية السياسية الاستعلائية في آن واحد، وتدعوا إلى احترام الخصوصية الاثنية و تقديس التنوع الحضاري في ظل وحد السياسي .[3]

بتعبير آخر تنطوي التعددية على نوع من الديمقراطية الاثنية، وفي هذا الإطار تنادي هذه الحركات إلى تحقيق ما أسماه بالنموذج الديمقراطي التوافقي الذي يعتمد على أربع أسس مشتركة:

1. الحكم بواسطة حكومة إئتلاف موسعة من القادة السياسيين الممثلين لكل الأجزاء المكونة للمجتمع المتعدد، وفي هذه الحالة بإمكان هذه الحكومة الإئتلافية أن تأخذ أشكالا مختلفة مثل إئتلاف وزاري موسع في نظام برلماني...
2. اعتماد الفيتو كوسيلة لحماية الأقلية من قرار الأكثرية.
3. نسبية التمثيل بدلا من قاعدة الأكثرية في التمثيل السياسي، التعيينات الحكومية.
4. إدارة ذاتية مميزة لكل جزء ، مما يسمح لها بتسيير أمورها الداخلية.

---

[1]– سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق ,ص 41.

[2]– أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ط3. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000. ص ص 137– 142.

[3]_المرجع نفسه . ص142.

تجدر الإشارة إلى أنه حينما يصعب على بعض هذه الحركات الحصول على إعتراف الأغلبية بمبدأ التعددية قد تلجأ إلى رفع راية العصيان والعنف المسلح، وهذه الأخيرة تعد أحد الوسائل التي تعتمدها الحركات الإثنية[1].

[1]- أحمد وهبان، مرجع سابق. ص 142.

خلاصـــــــــة

من خلال هذا الفصل الذي يعنى بتأصيل المفاهيمي لنظام الحكم الذاتي تم توضيح مفهوم الحكم الذاتي من جوانبه وزواياه المختلفة والتي تتفق في الأغلب على أنه الآلية الأكثر نجاحا لاحتواء التعدد والمحافظة على وحدة الأمم، حيث أنه لاقى تقبلا على الصعيد العالمي ليصبح حلا لمسألة الأقليات داخل الدول المتعددة، كما تم من خلال هذا الفصل تميز مفهوم الحكم عن بعض المفاهيم ذات الصلة كالنظام الفدرالي، نظام المناطق واللامركزية السياسية، كلها مصطلحات تثير الجدل نتيجة تداخلها ومفهوم الحكم الذاتي ليستقر في الأذهان خاصة بعد إبراز الخصائص التي تميزه عن بقية الأنظمة الأخرى.

وفي محاولة لإزالة الغموض وتوضيح صورة نظام الحكم الذاتي كونه مفهوم معقد ومرن تم بيان أنواعه لنجد نوعين أساسين حكم ذاتي إقليمي وغير إقليمي، مع إبراز كيف أن الحكم الذاتي الإقليمي يعد الأكثر خطورة وهذا راجع لتركز الأقليات في نطاق جغرافي واحد ومحدد مسبقا.

وبعد دراسة الحكم الذاتي من الجانب النظري ورغم أنه يبدو شكليا أسلوبا بسيطا، بل ومجرد مجموعة ترتيبات لتقاسم السلطة بين الدولة المركز وإقليم مميز تجنبا الانفصال والانشقاقات الداخلية والتفتت الإقليمي إلا انه يواجه إشكاليات متعددة أثناء تطبيقه على أرض الواقع وتختلف من نمط إلى آخر وهذا ما وضح بعد ذكر أكثر الإشكاليات التي تواجه العلاقة بين السلطة المركزية والإقليم المحكوم ذاتيا ومن أبرزها مشكلة توزيع الثروة الذي يعد بمثابة الحجة التي تحفز النزعة الانفصالية للقيام بتشكيل دولة جديدة خصوصا في حال توفر كل المقومات الداعمة والمؤهلة.

كما ارتأينا في ختام هذا الفصل، إعطاء تصنيف للحركات ضمن أنظمة الحكم الذاتي والمتمثلة في الحركات الاستعلائية، الإنصهارية، الإنماجية وأخيرا الانفصالية .

وأخيرا يمكن القول، أن المقومات اللغوية والتاريخ المجيد تعتبر بمثابة الأسباب التي تثير النزعة الانفصالية مدفوعة بعوامل أخرى كالعامل الاقتصادي في أغلب الأحيان.

الفصل الثاني:

خصوصية التجربة الكتالونية في الانتقال من الحكم الذاتي إلى مطلب الانفصال

تمهيد:

يطرح مقترح الحكم الذاتي في إطار المجتمعات التي سمحت ظروفها التاريخية والإجتماعية والجغرافية، بوجود أقليات قومية أو إثنية احتفظت عبر التاريخ بخصائصها الثقافية، وحالت ظروف شتى دون اندماجها وصهرها في القومية السائدة بالطرق الديمقراطية، وقد توجد هذه الجماعات جغرافيا في مناطق بعيدة عن المركز، أو قد تكون هذه الأقليات قد تعرضت لمحاولة تذويب قسري إكراهي، يستثير مقاومتها من خلال تشكيل حركات تدعوا لذلك، حيث تعمل على المطالبة بحلول يقع الحكم الذاتي في مقدمتها وهذا بغية تنمية ثقافتها القومية وتراثها الحضاري، وتطوير اقتصادها، وإدارة شؤونها الداخلية بنفسها في إطار الدولة القومية.

غير أن مقترح الحكم الذاتي يمكن أن يتحول إلى ذريعة للمطالبة بالإنفصال التام عن الدولة الأم، وهو ما يتجسد في الكثير من الأمثلة، يقع النموذج الكتالوني بإسبانيا في مقدمتها وهو ما سوف يتم توضيحه من خلال هذا الفصل الذي يضم مبحثين مهمين هما:

المبحث الأول: تبلور المطالب الإنفصالية في إقليم كتالونيا باسبانيا

المبحث الثاني: معطيات الانفصال في إقليم كتالونيا منذ 2014

المبحث الأول :تبلور المطالب الانفصالية في إقليم كتالونيا بإسبانيا

ضمن هذا المبحث سوف يتم تحديد كيف تطورت المطالب الكتالونية عبر سياق تاريخي مختلف من فترة إلى أخرى، مبرزين بذلك الدوافع الكامنة وراء هذا التغير في طبيعة المطالب.

المطلب الأول : دوافع بروز مطلب الحكم الذاتي في إقليم كتالونيا

يعد إقليم كتالونيا واحدا من أبرز هذه الأقاليم المتميزة لغويا وثقافيا والمتمتعة بالحكم الذاتي وما يميز المطالب الانفصالية الكتالونية أنها مطالب تبحث عن الاستقلال التام وليس عن المزيد من الحكم الذاتي، وهذا ما سوف يتم توضيحه في إطار هذا المبحث الذي يعني بالبحث عن كيفية تبلور هذه المطالب الانفصالية في الإقليم الكتالوني.

أولا : الأسباب الجغرافية و السكانية:

- **التمركز الجغرافي** : كتالونيا هي أراضي الحكم الذاتي، الواقعة في الشمال الشرقي من شبه الجزيرة الإيريبية، وتتكون من أربع مقاطعات وهي: جيرونا **(girona)**، بيادا **(lleida)** ،تاراقونا **(tarragona)**، وأخيرا برشلونة **(Barcelona)** والتي تعد بمثابة العاصمة لهذا لإقليم، تبلغ مساحة إقليم كتالونيا 32 ألف كيلومتر مربع وهو سادس أكبر منطقة من حيث المساحة في إسبانيا، تحده فرنسا و إندورا شمالا إلى الشرق مع البحر الأبيض المتوسط، على طول شريط بحري يبلغ طوله حوالي 580 كلم إلى الجنوب مع مجتمع بلنسية ومن الغرب مع أراغون، ونتيجة هذا الوضع الاستراتيجي تحظى بعلاقات مكثفة للغاية مع مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط[1].

- كما تعد كتالونيا بلاد جبلية، حيث تتراوح ارتفاع سلسلتها الجبلية الشاطئية الصغيرة بين 300 و400 كلم، أما سلسلتها الجبلية الوسطى فتتراوح بين ارتفاع 1200كلم و1700كلم في حين نجد الكتلة البيرينية والتي يقارب ارتفاعها 3000كلم[2] *.

تعد برشلونة العاصمة لهذا الإقليم وتضم جميع المجتمعات التي تتحدث اللغة الكتالونية، كما تعد برشلونة أهم موانئ إسبانيا وأكبر مراكزها التجارية، ولها علاقة وطيدة مع سكان بروفنس في جنوب فرنسا، حيث تتشابه اللغة الكتالونية مع لغة البروفوسال، فحتى تسمية المقاطعة بكتالونيا

-[1] Joan Vicente Rufí, "CATALUÑA-ESPAÑA A INICIOS DEL SIGLO XXI. ENTRE LA RE-TERRITORIALIZACIÓN PACTADA Y EL "NO NOS REPRESENTAN." in : España Geografías para un Estado posmoderno madrid : AGE/Geocrítica Fotocomposición y maquetación,2019,p59.

[2]- Ibid,p 61.

* – أنظر الملحق رقم1.

هي تسمية منحها إياهم الفرنسيون في العصور الوسطى ومعناها" **ارض القلاع** " وهذا لأنها كانت كل قمة في كل تل متوجة بقلعة.[1]

تقدر نسبة سكان كتالونيا حسب إحصائيات2018، قرابة 7 مليون نسمة، أما من ناحية التركيبة السكانية فعرقيا ينتمي الكتالونيين والإسبان إلى الشعوب اللاتينية ولكن أهل كتالونيا يعرفون أنفسهم كتالونيين قبل أن يكونوا إسبان، ولديهم لغتهم الخاصة وهي اللغة الكتالونية، وتعد اللغة الرسمية في الإقليم فضلا عن اللغة الاسبانية، وعلاوة على هذا فإن شعب كتالونيا معروف بنشاطه وهو مزيج بين الملاحين والفلاحين نظر لجغرافية المنطقة، كما يشتهرون بالفكر العملي والحماسة في العمل. أما دينيا فغالبية سكان الإقليم هم من الكاثوليك وغير الممارسين لدين، وهناك أقليات جدا من المسلمين والأرثوذكس وحتى البوذيين، وتجدر الإشارة إلى أن الدين لا يمثل نقطة اختلاف مع اسبانيا، وإنما الدافع الأساسي هو النزعة القومية والخلفية التاريخية[2].

ثانيا /الأسباب التاريخية:

من المسلم به بين مختلف المؤرخين أن تاريخ كتالونيا هو تاريخ يمتاز بالغموض والتعقيد والتشابك وفي هذا العنصر سيتم التطرق إلى أبرز المحطات التاريخية التي عرفت فيها كتالونيا كدولة أوج ازدهارها وهذا بدأ من القرن 12، والذي كانت فيه كتالونيا دولة كبرى شاملة جزءا من جزر البليار، إضافة إلى جزيرة ماجوركا وأيضا قسم من الأرض الفرنسية في منطقة روسيون، كما أن قار قاصون كان في القرن 12 يشكل جزء من كتالونيا. وبعد عام 1162 توسعت كتالونيا في اتجاه بروفونس وظلت هذه الدولة ذات أهمية حتى بدايات القرن 15، وفي عام 1412 عرفت السلالة الكتالونية اضمحلال وهذا عندما اتحدت كتالونيا بآراغون الى غاية 1479، أين اتحدت أراغون بدورها بقشتالة على اثر زواج ملكة قشتالة إزابيلا و فرديناند ملك أراغون ومنذ ذلك الحين خضعت كتالونيا إلى الهيمنة القشتالية .[3]

---

[1]– لودر دورثي، اسبانيا : شعبها وارضها .تر : طارق فودة ، القاهرة :مؤسسة فرنكلين ،1965،ص 47.

[2]-Joan Vicente Rufí, Op.cit, p71.

[3]–نور دين حاطوم، تاريخ الحركات القومية ج03. الكويت : دار الفكر الحديث ،1967،ص428.

وفي النصف الثاني من القرن 16 طبق الملك فيليب الثاني سياسة مركزية كما قام بإرسال اكليروسا قشتاليا واستمرت هذه السياسة التي لاقت احتجاجات من طرف الكتالونيين مما أدى إلى قيام حركة ثورية عام 1640 والتي تعرضت للقمع من طرف ملك اسبانيا .

وظلت هذه المحاولات قائمة إلى غاية استسلام برشلونة في سبتمبر 1714، ومنذ ذالك الحين وضعت إدارة المنطقة في أيدي الموظفين القشتاليين وفي القرن 18زادت الإدارة الاسبانية الإجراءات المركزية إضافة إلى بعض القرارات المجحفة في حق الكتالونيين كتحريم استخدام اللغة الكتالونيا في المحاكم زيادة على حذف كل الجامعات الكتالونية، ورغم خضوع الكتالونيين إلى نفوذ قشتالة إلا أنهم أضمروا لهم حقدا كبيرا، وهو ما ضاعف الشعور بضرورة تشكيل أمة خاصة بهم.[1]

وفي عام 1806 تم احتلال كتالونيا من طرف الفرنسيين ضنا منهم أن إسبانيا لن تفعل شيء وأنها فرصة خاصة في ظل الكراهية الكتالونية لإسبانيا وبالفعل دام هذا الاحتلال ما يقارب 5 سنوات، ومما لاشك فيه أن الكتالونيين لاحظوا الأسلوب الفرنسي في الاحتلال، والمعروف بالنهب والسلب والنفوذ وبعد هذه المدة اقتنعت كتالونيا بفكرة أن الخضوع للإحتلال الفرنسي ليس حلا ولا يمكن الإفادة منه للانفصال عن اسبانيا ودامت الثورات الكتالونيا ضد الفرنسيين وبنفس الحقد الذي يضمره لهم الشعب الإسباني، وحتى بعد إنتهاء الاحتلال الفرنسي، إلا أن كتالونيا ظلت تحت الهيمنة الاسبانية بسياسة مركزية وإجراءات قمعت الهوية الكتالونية وخاصة فيما يخص إلغاء اللغة الكتالونيا من المدارس والجامعات، وأخيرا وحدة العملة والتي حافظت عليها كتالونيا إلى غاية 1837.[2]

و بقيت على هذا الحال حتى منتصف القرن التاسع عشر أين وجدت كتالونيا نفسها خاضعة وبشكل وثيق إلى الإدارة الإسبانية ،فاقدة لكل مميزتها ماعدا اللغة الكتالونية التي تشكل جزءا مهما من هويتها .كل هذه الأحداث المتعاقبة ولدت لدى الكتالونيين شعورا بالاضطهاد وحنينا لاسترجاع هويتهم المستقلة، فهم يعتبرون أنفسهم قومية لها تاريخ مجيد في القارة الأوروبية، وهذا ما أدى إلى

---

[1]– نور دين حاطوم، مرجع سابق .ص ص 428–429.

[2]–المرجع نفسه .ص ص430–431.

ظهور مطالب من نوع آخر غير المطالبة بالانفصال والمتمثلة في الحكم الذاتي والذي يعتبر الخيار المناسب لمثل هذه الوضعيات .

ثالثا /الإستبعاد و الإنكار للثقافة الكتالونية: تعد خصوصية اللغة الكتالونية من أهم البراهين التي تركز عليها كتالونيا وتعطيها مكانة، إذ تعتبر اختلاف لغتها عن اللغة الاسبانية بمثابة البرهان عن حقهم في الانفصال، وتعد الكتالونية لغة قديمة مستمدة من اللغة اللاتينية، وقد تم التأكيد عن طريق ما عثر عنه من وثائق ومخطوطات تشير إلى أن تاريخ اللغة الكتالونية يعود إلى القرن الثاني عشر ميلادي والتي بلغت أوج ازدهارها الثقافي وانتشرت في الفترة الزمنية الممتدة بين القرنين الثاني عشر، والسادس عشر.[1]

كما تصنف اللغة الكتالونية من ضمن اللغة الرومانسية من مجموعة اللغات من غرب رومانيا، مثل الجاليكية، البرتغالية، والاسبانية، والفرنسية والسيردينية، ولديها مميزات مشتركة مع اللغات الايبروروماني‌كس (iberromànicas) بشكل أساسي من ناحية المورفولوجيا والبناء وأيضا مع اللغات الجارومانيكاس (garromanicàas) في مجال الصوتيات وأيضا المعاجم ولهذا لم يستطع الفصل في أمر اللغة الكتالنية إلى أي منهم تنتمي تحديدا[2]

ومنذ عام 1825 أصبح غير مسموح من قبل الحكومة المركزية الاسبانية بتعلم اللغة الكتالونية في المدارس والجامعات داخل الإقليم الكتالوني، لكن الشعب الكتالوني بقي يتحدثها، وهذا بتشجيع الأكريلوس وهم رجال الدين. حيث تعرضت هذه اللغة إلى القمع والانحسار لغاية القرن 19 وكان السبب هو تأييد إقليم كتالونيا لأرشودوق شارل على حساب الملك فيليب الخامس أثناء المطالبة بعرش إسبانيا وبمجرد فوزه عوقب إقليم كتالونيا بحظر تكلم اللغة الكتالونية بشكل كامل من خلال إلغائها في الجامعات والمدارس وكل المجالات الثقافية والتعليمية، ومنذ ذلك الحين أصر الكتالونيون على التمسك بلغتهم قدر المستطاع والعمل على إحيائها من جديد وكانت هذه بمثابة رد فعل عن هذه الإجراءات التعسفية.

---

[1]– بن عبد الرزاق حنان ،« تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة » . أطروحة دكتوراه.(قسم العلوم السياسية ، جامعة_محمد خيضر بسكرة ،2017) . ص172.

[2]– المرجع نفسه . ص 172.

تتكلم اللغة الكتالونية حاليا في إقليم أربع دول وهي : إسبانيا ،مناطق من إيطاليا، إمارة إندورا وفرنسا، وتسمى هذه الأقاليم بالمجال اللغوي الكتالوني *(DLC (Dominio Lingüístic Catalán.

وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

عنوان الجدول : النطاق الجغرافي للغة الكتالونية

الدولة	إسبانيا	إندورا	فرنسا	إيطاليا
الأقاليم	**-كتالونيا** والتي تشكلها كل من المحافظات الأربعة برشلونة ترغوانا بيدا وأخيرا جيرونا **-لا فرنجا دي أراغون** أو ما يعرف بشريط أراغون تمتد على طول حد كتالونيا الغربية **-جزر البليار** وتتكون من جزيرة مايوركا ، مينوركا، ايبيزا وفورمينتيرا **-مجتمع بلنسية** والتي تشمل كل من مقاطعات كاستليون ،وفالنسيا الكانتي **منطقة كاريخي** وهي مجموعة صغيرة من المدن في منطقة موريسيا	**-جمهورية اندورا** والتي تعتبر أن اللغة الكتالونية هي اللغة والوحيدة والرسمية في البلاد	**منطقة روسيون، فاليسبير، كونفلينت و التا سيردينيا** التابعة اليوم لقسم البرانس الشرقية وغالبا ما تعرف هذه المنطقة بكتالونيا نورد أو الشمالية	**مدينة الغور** الواقعة على الساحل الغربي لمدينة سيردينيا

Source :David utrera Dominguez **, cultura y civilizacion catalanas . masarykowa univerzita** , 2014 ,p : 55.

* – أنظر الملحق رقم2.

رابعا/ الأسباب السياسية:

تعد الدوافع السياسية من أبرز وأهم الدوافع التي ساهمت في بروز مطلب الحكم الذاتي في الإقليم الكتالوني، وتعد الحركة السياسية الكتالونية عام1860 نقطة الإنطلاق في مسار الحركة الكتالونية، وفي أثناء هذه الحركة السياسية، ظهرت مجموعة من المؤلفات كمؤلف كورتادا المسمى" **بكتالونيا** و**الكتالونيين** "والذي يشمل احتجاج وانتقاد للسياسة الإسبانية المركزية التي تمارسها مدريد منذ عصر فيليب الثاني تلتها مؤلفات أخرى من أبرزها ما جاء به **تي اي مرغال والميرال**، أما الأول فقد طرح قضية بنية الدولة و نادى بتحويل إسبانيا إلى دولة إتحادية، في حين أنشأ الميرال عام 1880 منظمة سميت بالمركز الكتالوني والتي كانت ترمي إلى الدفاع عن حقوق كتالونيا ضد الإدارة الإسبانية [1].

وفي عام 1887 نشر الميرال كتابه" الأسس الكتالونية "عرض فيه مطالب الكتالونيين بالاستقلال الذاتي وطرح الأفكار الانفصالية، ولكن هذا الأخير لا يهدف بطرحه هذا أن يجعل من كتالونيا دولة مستقلة، وإنما جزءا من الدولة الإسبانية شرط تغيير بنية الدولة في اتجاه البنية الاتحادية .

ومع ذلك لا نجد في أفكار الحركات الكتالونية اتحادا وتوافقا، والتي اختلفت بين أفكار تؤيد تأمين نظام خاص لكتالونيا وإستعادة الشخصية التاريخية للإقليم دون الاهتمام بقضايا الدولة العامة وآخر، وأخرى تنادي باسم مبدأ يمكن أن يؤدي إلى تنظيم جديد و عام للدولة الإسبانية [2].

وابتداء من 1885 تأكدت المطالب السياسية الكتالونية، في الواقع العملي فقد دعا المركز الكتالوني إلى تجديد البلاد خارج عن نفوذ مدريد، ودعى مشتركوه إلى اجتماعات أعد فيها "مذكرة الدفاع عن منافع كتالونيا المعنوية والمادية " ووجهها إلى الملك ألفونسو الثاني عشر مطالبين فيها بتأسيس نظام إقليمي في كتالونيا مستوحى من الأنظمة السارية، في كل من النمسا وهنغاريا، وفي نفس الوقت تؤكد هذه المذكرة على لزوم الحفاظ على وحدة الوطن الإسباني، وهذا ما يضمنه

[1] – نور الدين حاطوم ،مرجع سابق. ص 435.

[2] – المرجع نفسه ، ص437 .

نظام الحكم الذاتي الذي يعمل على الموازنة بين الاستجابة للمطالب الأقاليم المميزة مع العمل على الحفاظ على وحدة الدول. ولكنها كانت مبادرة بدون مفعول في مدريد وقوبلت بالطمس.[1]

وفي عام 1892 تشكل تجمع جديد سمي بالاتحاد الكتالوني داعيا إلى عقد مجلس في مانريسا –إحدى مدن كتالونيا– بحضور مندوبين عن جميع أجزاء البلاد محررين وثيقة أساسية تضم 17 مادة ،والمسماة بأسس مانريسا، وتقترح هذه الوثيقة تنظيم الدولة الإسبانية من جديد وهذا بناء على الأسس التي يمكن تلخيصها بالشكل التالي:

- أن تبقى الحكومة المركزية الإسبانية مسؤولة عن قضايا العلاقات الدولية وأعمال الدفاع والتعليم العسكري، إضافة إلى العلاقات الاقتصادية مع إسبانيا والدول الأخرى.
- حل جميع المشاكل والصراعات الإقليمية .
- الإهتمام ببناء وصيانة الطرق والسكك الحديدية والقنوات والموانئ ذات الاهتمام العام[2].
- أن تكون لكتالونيا السيادة الكاملة والوحيدة على حكومتها الداخلية، وبالتالي ستملي بحرية قوانينها العضوية، كما تتمتع بصلاحيات التشريعات المدنية والجنائية والتجارية والادارية والإجرائية. إضافة إلى فرض الضرائب وتحصيلها.
- أن تكون اللغة الكتالونية هي الوحيدة التي يمكن استخدامها رسميا في كتالونيا.
- فقط الكتالونيين سواء المولودين أو الذين تم تجنسهم والقادرين على شغل المناصب العامة بكتالونيا بما في ذلك الوظائف الحكومية والمواقع العسكرية[3].
- تنظيم القضاء من خلال إعادة تأسيس أودينيسيا القديمة في كتالونيا ويشغل رئيسها ونائب رئيسها المعين من قبل الكورتيس السلطة القضائية العليا في المنطقة ويتم إنشاء المحاكم الدنيا حسب الضرورة ويفصل في القضايا داخل كتالونيا.
- الدستور الكتالوني وحقوق الكتالونيين ستكون تحت حماية السلطة التنفيذية الكتالونية. [4]

---

[1]– نور الدين حاطوم ، مرجع سابق. ص 437 .

[2] Las Bases de Manresa, 1892 Available at the link,: http://www.historiacontemporanea.com/pages/bloque5/el-sistema-canovista-y-los-borbones-18751902/documentos_historicos/las-bases-de-manresa-1892?theme=pdf

[3]- ibidem.

[4]- las bases de manresa1892 , op.cit.

وقد قام الإتحاد الكتالوني في هذا الصدد بنشر موجز المذهب الكتالوني والذي لاقى نجاحا كبيرا، والذي فيه تم التأكيد على الهوية القومية الكتالونية بالقول أن وطن كتالونيا لا إسبانيا، وأن الدولة الإسبانية إنشاء اصطناعي، وأن كتالونيا على العكس أمة لأن لشعبها عاطفة مشتركة، وهذا ما مهد لإمكانية تأسيس حركة انفصالية كتالونية على أساس موجز المذهب الكتالوني[1].

المطلب الثاني : الحركة الإنفصالية في إقليم كتالونيا

لقد وجدت في إسبانيا، من جهة في بلاد البشكنس (الباسك) ومن جهة أخرى في كتالونيا حركات تدعو باسم مبدأ القوميات، وكانت للحركة الكتالونية أهمية خاصة سوف يتم توضيحها فيما يلي:

أولا/الحركة السياسية في إقليم كتالونيا:كانت للحركة الكتالونية أهمية خاصة في الحياة السياسية الإسبانية، وفي الحقيقة إن أهمية هذه الحركة لم تظهر إلا بعد حرب (1914-1918)، فقد أوجدت القضية الكتالونية للحكومة الإسبانية صعوبات وُصِفَت بالخطيرة .

ولهذه الحركة إمتداد يرجع إلى ما قبل سنة 1914، حيث برزت نقطة انطلاقها تحديدا سنة 1860[2]. وفي هذا السياق نشر المؤلف "**كورتادا**"المسمى بـ:" كتالونيا و الكتالونيين" يرفض فيه السياسة المركزية التي اتبعتها الحكومة الإسبانية منذ عصر الملك فيليب الثاني، وابتداء من 1885 رسخت المطالب الكتالونية في الواقع ، فقد دعا "**المركز الكتالوني**"جميع الكتالونيين لتجديد البلاد خارجا عن نفوذ مدريد ، وأكد مشتركوه إلى اجتماعات أُعِدت فيها مذكرة للدفاع عن منافع كتالونيا المعنوية والمادية، حيث وُجِهت هذه المذكرة إلى الملك "**ألفونسو الثاني عشر**"(Alfonco12)، و فيها طالب الكتالونيون بتأسيس نظام إقليمي في كتالونيا مستوحى من النظام الساري في النمسا-هونغاريا آنذاك- وهو ما يؤكد تأثر الحركة القومية في كتالونيا بالأوضاع الدولية التي سادت أوربا- وفي الوقت نفسه دعى مؤلفوا هذه المذكرة إلى ضرورة الحفاظ على وحدة الوطن الإسباني، وفي الحقيقة لم يكن لهذه المبادرة أي مفعول في مدريد. فقد استقبل الملك بودٍ المندوبين الكتالونيين مشيرا إلى أن هذا الأمر يرجع إلى وزارته ، لكن هذه الأخيرة دفنت القضية[3].

---

[1]- نور الدين حاطوم ،مرجع سابق. ص436 .

[2] - تاريخ إقليم كتالونيا ؛ متحصل عليه : . htt://el3lmnoor .blogspot. com

[3]- نور الدين حاطوم ،مرجع سابق.ص 435.

وفي شهر مارس من عام 1892 تشكَّل تجمع جديد يسمى:"الاتحاد الكتالوني " دعا هذا المجلس الذي عقد في مانريسا إحدى مدن كتالونيا، يحضره مندوبون عن جميع أجزاء البلاد. وقد حضر مجلس مانريسا **243 مندوبا** عن خمسة عشر مقاطعة كتالونية، وحرر هؤلاء المندوبون وثيقة أساسية بسبع عشر مادة سُمِّيت هذه الوثيقة "**أسس مانريسا**" وتشكل على أثرها ميثاق المطالب الكتالونية حتى عام 1914.

1/بروز الحركة الانفصالية الكتالونية:

أ /الجذور التاريخية للحركة الانفصالية في إقليم كتالونيا :

تعود جذور الحركة الانفصالية في إقليم كتالونيا إلى الحرب الإسبانية الأمريكية، الحرب التي فقدت فيها إسبانيا كل من كوبا وجزر الفلبيين وأدت هذه الحرب إلى انهيار الإمبراطورية الاستعمارية الاسبانية، كما تسببت في أزمة اقتصادية ساهمت في تعزيز العاطفة الكتالونية، حيث احتجت على إدارة مدريد السياسية والتي انجر عنها انحطاط في القوة الاسبانية على مستوى العالم.

وبعد الإنهزامات التي عرفتها اسبانيا خصوصا عام 1889 صدرت رسالة سميت بالقضية الكتالونية أنشئت من طرف اللجنة القومية الكتالونية في باريس والتي عبرت فيها وبشكل واضح عن الأفكار الانفصالية الداعية للانفصال عن إسبانيا وإمكانية تشكيل دولة مستقلة.[1]

وفي عام 1900 عقد في كتالونيا اجتماع لتشكيل منظمة سميت بالعصبة الإقليمية ، وعلى رأسها **فرانسيسكو كامبو، وبويغ اي كدا فالش، وبرات ال ريبا**، وأعلنت عن رغبتها في العمل على الحصول عن الاستقلال الذاتي لكتالونيا وهذا بوسائل قانونية وسلمية .

وفي عام 1901 رفعت القضية الكتالونية إلى البرلمان الاسباني وبعدما تم عرض المطالب لم تقدم اسبانية استجابة كبيرة بل اكتفت بإعطاءهم حقيبتين وزاريتين إضافة إلى استقلال جامعة برشلونة، وهذا ما لم يلبي رغبة الكتالونيين والذين عبروا عن رفضهم من خلال القيام بمظاهرات تعبر عن موقفهم المعادي للحكومة الاسبانية .[2]

---

[1]– نور الدين حاطوم، مرجع سابق .ص437.

[2]– المرجع نفسه ، ص438.

ولتهدئة الأوضاع أطلقت الحكومة الاسبانية على الصعيد الاقتصادي مبادرات والمتمثلة في الإصلاح الجمركي عام 1904، ورغم الإرضاء الممنوح من طرف الحكومة الاسبانية على الصعيد الاقتصادي لفائدة الكتالونيين، إلا أن الأوضاع عرفت انتكاسة مع عودة التحريض لاستقلال الذاتي وفي عام 1907 تأسس تجمع سياسي جديد يسمى بالتضامن، الذي من خلاله تمكن الكتالونيون من رفع عدد النواب الذين يمثلونهم في البرلمان الاسباني أو ما يعرف بالكورتيس(هو الهيئة التمثيلية والتشريعية لدولة الاسبانية، وتعد مؤسسة وسيطة بين الحكومة والمواطنين) وعرضت المطالب الكتالونيية من جديد وخاصة فيما يتعلق بمنح هيئات كتالونية سلطة إدارة القضايا المتعلقة بالأشغال العامة والتعليم، وحينها وعد الرئيس مورا بتحويل بعض الإجراءات اللامركزية مقابل الحفاظ على وحدة الأمة الإسبانية، وهذا ما فرق الكتالونيين بين معتدلين مثل: فرانسيسكو كامبو ومتطرفين أكدوا عن عدم كفاية المشروع .

وهذا ما أدى إلى انحلال تجمع التضامن الذي انجر عنه صراعات بينية بين الجمهوريين والمعتدلين، مما أسفر عن عدم استقرار في الحياة السياسية الاسبانية، وبالتالي فالحركة الكتالونية كانت تطالب بالحكم الذاتي وحرية إدارة شؤونها الإدارية وقضاياها الداخلية والتحكم في ثرواتها مقابل تنازلات للحكومة المركزية والمتمثلة في إدارة العلاقات الخارجية .[1]

وفي عام 1922 أخذت الحركة الكتالونية طابعا انفصاليا مع وبروز تجمع جديد بإسم الدولة الكتالونية برئاسة ماسيا، حيث نادى هذا التجمع بالاستقلال التام وليس بالاستقلال الذاتي، ليأتي بعدها الحكم الدكتاتوري بقيادة بريمو دي ريفيرا، الذي واصل السياسة القمعية الإسبانية تجاه الكتالونيين ،إلى غاية سقوط الملكية ، وفي عام 1931 ولدت في إسبانيا جمهورية ثانية منبثقة عن انتخابات وقد اتخذت كتالونيا بعدها بعض الإجراءات وانقسم الاختصاص الإداري بين السلطة المركزية التي اختصت بتولي شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والسلطة الإقليمية التي اهتمت بأمور الاقتصاد والتجارة والتعليم، وبعد عام أي عام أقر البرلمان حكما ذاتيا لكتالونيا وهذا عام 1932 قائما بتقريب أسس مانريسا المنصوص عليها 1889من طرف اللجنة الكتالونية[2].

[1]– نور الدين حاطوم، مرجع سابق. ص439.

[2]–المرجع نفسه . ص ص 441–442.

ب/أسباب بروز النزعة الانفصالية في إقليم كتالونيا :

تتعدد أسباب بروز النزعات الانفصالية لدى أقاليم الحكم الذاتي، تلك الأقاليم التي تمتلك نوعا من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها الداخلية والتي تعمل جاهدة من أجل الحفاظ على ثقافتها وخصوصيتها ومحاولة فرض نفسها على الساحة الدولية بصفتها كيانا مستقلا يرقى لكي يصبح دولة معترف بها من طرف المجتمع الدولي، وقد تكون الأسباب ذات طابع ثقافي أو اقتصادي وحتى عرقي أو ديني. ويعد إقليم كتالونيا واحدا من أبرز الأقاليم التي عرفت بوجود نزعة انفصالية والتي شهدت ارتقاءا وتصاعدا وتطورت مؤخرا وبوسائل سلمية .

- الأسباب الاقتصادية :

الحركة الانفصالية في إقليم كتالونيا هي حركة تركز على المصالح الاقتصادية، فقد كانت مدفوعة بالحجج حول اختلال التوازن المالي لصالح الحكومة المركزية والتحويلات غير المبررة من كتالونيا إلى بقية إسبانيا، وازدادت حدة بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية في إسبانيا كما يلاحظ كريستوف كونلي قائلا:" **لقد استفاد القوميون الكتالونيون من أزمة منطقة اليورو وبالقول أن كتالونيا الخالية من قيود الاقتصاد الإسباني سيكون لها مكانة بين الدول الأكثر ازدهارا واستقرارا في شمال أوروبا** "[1]

الملاحظ لهذه المقولة، يدرك أن كتالونيا لها ما يؤهلها لتحقيق اكتفاءها الذاتي وتطوير اقتصادها وفرض مكانتها بعيدا عن الدولة الإسبانية. حيث تعد أزمة منطقة اليورو بمثابة السبب والحجة التي تعتمدها كتالونيا للتحرر من قيود الاقتصاد الإسباني الذي تعتبره بمثابة الحمل الثقيل.

تعود قاعدة الاقتصاد الكتالوني الحالي إلى عملية التصنيع التي نشأت في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، والتي امتدت طوال القرن التاسع عشر. مما يجعلها الأولى في الاقتصاد الإسباني، حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي لكتالونيا حوالي 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإسباني.

كانت الصناعة التقليدية في كتالونيا صناعة النسيج حتى الستينيات تقريبًا، والآن تسهم هذه الأخيرة بأعلى مشاركة في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي الإسباني، بحوالي 25٪. حيث

[1]- JEAN-CLAUDE PIRIS., LA UNIÓN EUROPEA, CATALUÑA Y ESCOCIA1 (Cuestiones jurídicas sobre las recientes tendencias secesionistas en los Estados Miembros de la UE) p .103

يحتوي الإقليم الكتالوني حاليا على أكبر القطاعات الصناعية والمتمثلة في السيارات والصناعات الكيماوية والأدوية والصناعات الغذائية. [1]

علاوة على هذا عرفت السنوات الأخيرة، استثمارات عديدة من الشركات العالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهذا من خلال إنشاء مراكز عملياتها الأوروبية في برشلونة. وللإشارة تتركز معظم الصناعات الكاتالونية في أحزمة المدن الكبيرة، خاصة في مناطق برشلونة، باي لوبريغات، فاليس أوكسيدنتال، والشرقية وماريسم في جنوب كتالونيا، في حين تبرز الصناعة البتروكيماوية تاراغونا[2].

- **الأسباب السياسية والثقافية :**

لا يمكن الحكم عن الحركة الانفصالية في إقليم كتالونيا ووصفها أنها حركة ترتكز على أسباب اقتصادية بحتة فقط، فالحركة الانفصالية في الإقليم هي مزيج ونتيجة تراكم أسباب اقتصاية إلى جانب أسباب سياسية وثقافية .

من ناحية الشأن السياسي فان المتتبع لجذور التاريخية للحركة الانفصالية في إقليم كتالونيا يلاحظ ان النزعة الانفصالية لكتالونيا كانت في بداية الأمر اعتراض على السياسة المركزية لحكومة مدريد والتي تعتبرها سياسة مبنية على مبدأ التفرد بالحكم واحتكار السلطة، فالمطالب الكتالونية هي مطالب داعية إلى وجوب المشاركة في الحكم وتسيير شؤون الدولة الإسبانية، فالإحساس بتهميش من طرف القومية الكتالونية زاد من تراجع شعور الإنتماء للدولة الإسبانية في حين عزز من الشعور بالانتماء للهوية الكتالونية .

تجدر الإشارة إلى أن أساس نجاح نظام الحكم الذاتي قائم على مبدأ المشاركة في التصرف وبغياب هذا الأساس تغيرت القناعات والرضا بالحكم الذاتي إلى مطالب تنادي بالاستقلال التام. وفي هذا السياق يؤكد" وليم سليمان قلادة "على وجود أساسين من أسس المواطنة هما:

- **المشاركة في الحكم والمساواة بين جميع المواطنين، فإذا اختل جانب من تلك الجوانب فقدت المواطنة أسسها.[3]**

---

[1] -David Utrera Domínguez, Cultura y civilización catalanas, Masarykova univerzita2014.p23-24

[2] -ibidem.

[3]– آمنة محمد علي،« الحركات الانفصالية في اوروبا اقليم الباسك انموذجا » مجلة السياسية الدولية. ص 802 .

متحصل عليه من الموقع: https://www.iasj.net/iasj :

- أما من ناحية الشأن الثقافي فإن مسألة الاختلاف العرقي واللغوي للقومية الكتالونية تثير عنصر من عناصر الدفع ، بإتجاه الحديث عن الماضي المجيد لها . الذي فقدته بعد ذوبانها في المجتمع الإسباني والذي تعتبره مجتمعا لا يحمل صفاتها وماضيها. وبالتالي سعت القومية الكتالونية و لا زالت تسعى لحد الآن لإحياء ذلك الماضي عن طريق الإنفصال عن الدولة الإسبانية، وبالتالي ميلاد دولة جديدة وهي دولة كتالونيا [1].

أما بخصوص الأسلوب المتبع فقد انتهجت الحركة الإنفصالية في إقليم كتالونيا الأسلوب السلمي وهذا منذ القدم والمتمثل في تقديم الاقتراحات والحجج، إضافة إلى تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات الثقافية وإقامة مظاهرات شعبية سلمية لعرض مطالبهم الانفصالية الداعية للاستقلال الكلي وتأسيس دولة كتالونيا.

- **تجمع الدولة الكتالونية:** اتخذت الحركة الكتالونية طابعا انفصاليا بظهور تجمع جديد سمي: "**الدولة الكتالونية**"، وقد كان رئيسه "**ماسيا**"(Masia) قد طالب هذا التجمع ولأول مرة باستقلال كتالونيا لا بالاستقلال الذاتي فقط، ولكن وأثناء دكتاتورية "**بريمورا دو ريفيرا**" (P.D Rivera) تبنت الحكومة الإسبانية حيال الحركة الكتالونية سياسة القمع. وخلال سنة 1925 حذف نظام "رابطة البلديات" الذي وجد منذ 1914، كما حذفت أيضا "**الألعاب الزهرية**" التي وجدت منذ سنة 1858، وحرمت الحكومة الاسبانية على الأكليروس استعمال اللغة الكتالونية[2].

أما رد الفعل، فقد حاول "**ماسيا**"أن يقاوم وينظم ثورة ضد هذه الإجراءات التعسفية مع الإصرار على مطالب حركته إلا أنه أخفق، وبعد سقوط الملكية عام 1931 وإعلان الجمهورية الثانية في إسبانيا اتخذت كتالونيا بدورها نظاماً في ذات السنة؛ حيث ألفت وبجرأة بالغة في داخل الجمهورية الإسبانية "جمهورية كتالونية" واختصت السلطة الاتحادية الإسبانية بالشؤون الخارجية والشؤون العسكرية الجمارك والقضايا المتعلقة بالهجرة وغيرها ،أما السلطة الإقليمية –السلطة الكتالونية– فقد اختصت بالقضايا الاقتصادية، وكذلك القضايا المتعلقة بالصحافة والتعليم، الشرطة المحلية،

[1]– آمنة محمد علي ، مرجع سابق .ص 801.

[2]– نور الدين حاطوم ، مرجع سابق . ص 440 .

والحقوق المدنية، أي أن الكتالونيين عام 1932 تمكَّنوا بصورة تامة من تحقيق البرنامج الذي وضع سنة 1892، ومن الممكن القول بهذا أن "أسس مانريسا" قد طبقت في السياسة الإسبانية[1].

وقد منح إقليم كتالونيا نظام أساسي، تمت الموافقة عليه على مستوى مجلس النواب في 09 سبتمبر 1932، وصدر بموجبه القانون الداخلي لكتالونيا في 25 ماي 1933.

أمّا عن محتوى النظام الاساسي الكتالوني فهو يتكون من العناصر التالية:

1- قواعد عامة: تتشكل كتالونيا من إقليم مستقل داخل الدولة الإسبانية طبقا لدستور الجمهورية الثانية، وطبقا للمادة الأولى من النظام الأساسي الكتالوني فإن إقليم كتالونيا يتكون من المقاطعات التالية: برشلونة – جيرونه– ليريدا – تراغونا.

2- التنظيم : وفقا للمادة الأولى كذلك من النظام الأساسي الكتالوني فإن الجهاز التمثيلي لكتالونيا يتكون من:

- البرلمان الذي يمارس وظائف تمثيلية .
- رئيس الحكومة ، الذي يتم اختياره من طرف البرلمان الكتالوني والذي يقوم في علاقات كتالونيا بالدولة
- المجلس التنفيذي الذي يعتبر مسؤولا اساسيا أمام البرلمان .[2]

3- **توزيع الصلاحيات:** لقد اتبع النظام الأساسي الكتالوني بخصوص توزيع الصلاحيات في العديد من المجالات أهمها: التعليم، النظام العام، الأمن، العدل.

المطلب الثالث : صيغة الحكم الذاتي في كتالونيا في ظل دستوري 1978

تضمن الدستور الإسباني **(1978)** الإعتراف بعدم التناسق (أو اللاّتماثل) في توزيع الإختصاصات بين الأقاليم الإسبانية، استنادا إلى تمايزها الثقافي أو ما يسمى دستوريًا " بالأقاليم التاريخية " وهي: إقليم الباسك –غاليسيا – كتالونيا، حيث مُنِحت هذه الأخيرة إطاراً واسعًا ومتباينًا إلى حد كبير من سلطات الحكم الذاتي في مجالات كالثقافة والتعليم ، اللغة و الإقتصاد.[3]

---

[1]_ نور الدين حاطوم ، مرجع سابق، ص447 .

[2]_ Parlament de Catalunya ,estatuto de autonomia de catalunia ,Barceluna : Texto consolidado a cargo de los Servicios Jurídicos Parlament de Catalunya,2013,P21

[3]_ الجهوية المستقلة في إسبانيا. متحصل عليه: http://www.droitarab.com/2014/ 03 bloog-post_16.html .

وبموجب هذه التغيّرات حُدّدت للأقاليم التاريخية الثلاثة مجالات خاصة بها من الحكم الذاتي، من خلال، نيل الهيئات الإدارية في نافارا وإقليم الباسك سلطات ضريبية وإتفاقيات محددّة تتجاوز السلطات الممنوحة إلى "جماعات حكم ذاتي " أخرى، كما تتمتع غاليسيا وكتالونيا بصلاحيات خاصة في اللغة والثقافة[1].

بالنسبة لمسألة الحكم الذاتي في إقليم كتالونيا: فقد تم منح النظام الأساسي للحكم الذاتي في هذا الإقليم سنة 1979، الذي أيده 88,15% من الناخبين في كتالونيا، وقد نص هذا النظام على إنشاء جسم تشريعي كتالوني تنبثق عنه سلطة تنفيذية ذات صلاحيات واسعة، في السنة الموالية 1980 أجريت الإنتخابات الإقليمية الأولى، فاز إئتلاف التلاقي والوحدة (ciu) القومي المحافظ وترأس الحكومة الإقليمية **جوردي بوجول**، الذي أبدى اعتداله و قوميته.[2]

كان الكتالونيون قد مالوا أكثر من أي وقت آخر، عقِب عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته إسبانيا وتحديدًا بعد أن مُنح الإقليم حكمًا ذاتيا، إلى قبول هويتهم الجديدة كأعضاء في الدولة الإسبانية، فالأغلبية العظمى من الكتالونيين " تفخر" بكونها " كتالونية " و« تفخر»، وتدعم بقوة الإنضمام إلى مجتمع سياسي أوربي متكامل وهو ما يوضحه الجدول التالي[3]:

جدول يوضح: نسبة التقبل للهوية الكتالونية

/	كتالونيا	كل إسبانيا
«فخور أن يكون إسبانيا	٪73	٪85
«فخور أن يكون كتالونيا»	٪82	غير محدد
مؤيد لتوحيد أوربا من خلال الجماعة الأوربية	٪83	٪86

المصدر:- دانيال برومبرغ؛ **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟**.لبنان: دارالساقي .1997.ص ص 232

و لكن في سياق آخر تم تدعيم المطالبة بالحكم الذاتي في إقليم كتالونيا، حينما وجدت هذه الأخيرة نفسها في وضع يخّولها التفاوض مع الحكومة المركزية على المستوى السياسي أوّلاً، فقد

[1] – الجهوية المستقلة في إسبانيا، مرجع سابق.

[2]– المرجع نفسه .

[3]– دانيال برومبرغ ؛ التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟. لبنان: دار الساقي .1997..ص ص 232 ، 233.

عمل رئيس الحكومة الكتالونية "**خوردي بوخول** "(J.Boujoul) خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2003، وهو كذلك رئيس إئتلاف (Convergénciaiunio) على دعم درب الإستقلال الذاتي، فعلى سبيل المثال سمح الإتفاق المُوَّقَع عليه مع مدريد بتاريخ 06 جوان 1994 بنقل ست صلاحيات جديدة للحكومة الكتالونية، وعلى هذا النحو استمرت الوضعية القانونية للحكم الذاتي في إقليم كتالونيا، أُتهم على إثرها "**بوخول**" طرف الأحزاب الكتالونية المعارضة " بالرئيس الشريك" للحكومة المركزية.[1]

[1]- Esther Seijas villadongos, OP. Cit .

المبحث الثاني: معطيات الإنفصال في إقليم كتالونيا

سوف يتم ضمن هذا المبحث رصد وتتبع أهم المعطيات التي دفعت بإقليم كتالونيا إلى المطالبة و التمسك بالإنفصال.

المطلب الأول: أسباب عودة المطالب الإنفصالية في إقليم كتالونيا

على الرغم من أن الدستور الإسباني يعترف ويضمن حق الاستقلال الذاتي للأقليات القومية التي تشكل الدولة الإسبانية إلا أن التوترات بين الحكومة المركزية والمجموعات المستقلة ثابتة في الحياة السياسية الإسبانية، خاصة فيما يخص حالة كتالونيا بالتحديد، وعلى الرغم من وجود تعايش متناغم في بعض الأحيان بين الحكومة المركزية في مدريد وإقليم كتالونيا فقد تغيرت بشدة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى ظهور حركة سيادية مهمة، ويرجع هذا لمجموعة من الأسباب والتي سيتم ارادها كتالي:

- **الأزمة الاقتصادية لعام 2008:**

تعد الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم العامل الحاسم، والتي بدأت في وول ستريت عام 2008 مع سقوط العملاق المالي ليمان وإخوانه، لتصل إلى أوروبا، أين وجدت جوا مثاليا في دول مثل إسبانيا، حيث كان النمو الاقتصادي يعاني من إختلالات اقتصادية كبيرة، في هذا السياق، كانت كتالونيا ولا تزال واحدة من أكثر المناطق تضرراً. مع حوالي 7.5 مليون نسمة (أي ما يعادل 16٪ من سكان إسبانيا)، حيث أن كتالونيا تمثل 9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و25٪ من صادرات اسبانيا.[1]

- **قرار المحكمة الدستورية إلغاء أجزاء من ميثاق الحكم الذاتي لعام2006 :**

في عام 2010، وبعدما قضت المحكمة الدستورية الإسبانية بإلغاء أجزاء من الميثاق بعد أن ارتأت أن مصطلح أمة كوصف للإقليم لا يحمل قيمة قانونية، وهو ما أعقبته ردة فعل من طرف إقليم كتالونيا والمتمثلة في حراك وعمليات تعبئة للقطاعات الداعمة لاستقلال الإقليم،(تحت شعارات قومية ومزاعم بضرر اقتصادي واقع على الإقليم من وجوده داخل إسبانيا.) [2]

[1] Antonio Bar cendon , El proceso independentista de cataluna y la doctrina jurisprudenclal : una vision sistematica . Teoría y Realidad Constitucional p189

[2] - Ibid , p 191

ويضاف إلى هذا، الاضطرابات الاجتماعية الكبيرة القائمة آنذاك ، والتي نتجت عن القيود المالية والتدابير القاسية التي تم تبنيها نتيجة للأزمة في كتالونيا وإسبانيا ككل، سمحت بإضافة الوقود إلى النار وإلقاء اللوم على الحكومة المركزية واعتماد كتالونيا على حالة الوضع الخطير. وهكذا، تمت إضافة وضع كتالونيا الاقتصادي والمالي على الدولة على الفور إلى قضية الهوية كسبب ومبرر لطلب الاستقلال لكتالونيا.[1]

وخصوصا بعد اقتراح الحكومة الكتالونية على مدريد نظامًا ماليًا خاصًا بها يشبه النظام الذي تمتلكه مجتمعات بلاد الباسك ونافارا ، كون أن كتالونيا تساهم في إسبانيا أكثر بكثير مما تسهم به إسبانيا في كتالونيا. هو الاقتراح الذي قدمته حكومة الإقليم إلى الحكومة المركزية في اجتماع رئيس الجنرال الكتالوني، أرتور ماس، ورئيس حكومة إسبانيا، ماريانو راخوي، إلا أن رفض الحكومة المركزية الخضوع لهذا المطلب، كان العذر لبداية هذه العملية المخطط لها للمطالبة بالانفصال، والتي يجب أن تؤدي في النهاية إلى استقلال كتالونيا.[2]

وفي عام 2015 وبعدما، سجلت المنطقة نسبة بطالة بلغت 19.1٪ في الربع الثاني من عام 2015، مقابل 22.37٪ على المستوى الوطني مما ولّد مواجهة أكبر مع مدريد، لتأكد بعدها الأصوات السيادية المنبثقة من الحركة السيادية الكتالونية، أن كتالونيا ستفعل ما هو أفضل إذا انفصلت عن إسبانيا حيث ستبقى الضرائب في المنطقة ولن يكون من الضروري إجراء تخفيضات في الميزانية، مثل تلك التي تم تنفيذها منذ ظهور الأزمة المالية وهذا ما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه فيما يتعلق بقول كريستوف كونلي: **(لقد استفاد القوميون الكتالونيون من أزمة منطقة اليورو، وبالقول أن كتالونيا الخالية من قيود الاقتصاد الاسباني يكون لها مكانة بين الدول الأكثر ازدهارا واستقرارا في شمال أوروبا).**[3]

-الأهمية الاقتصادية لإقليم كتالونيا :

وتعد كتالونيا أول منطقة تصدير في إسبانيا، وتتقدم كثيرًا عن كل الأقاليم في هذا المجال، حيث قامت بتصدير ربع المنتجات من مبيعات السلع للخارج فى 2016، وفى النصف الأول

[1]- Antonio Bar cendon . op.cit , p 194 .
[2]- Ibidem.
[3]- Ibid ,p 197.

من 2017 أيضا، أما في عام 2015، فقد ساهمت على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى إسبانيا بنسبة 14% من لتأتي في المرتبة الثانية بعد مدريد التي بلغت نسبة 64%، وبهذا يعد كتالونيا متقدمًا بأشواط عن باقي الأقاليم الأخرى، أما الصناعات الغذائية، فهي تعد الأول قطاع صناعي في كتالونيا من ناحية توفير فرص العمل، كما أن كتالونيا، تمثل نصف الإنتاج الكيميائى لإسبانيا، ونشاطها يفوق بعض الدول الأوروبية مثل النمسا، بحسب الفيدرالية الإقليمية للقطاع ، زيادة على هذا تعد بورصة برشلونة أهم بورصة بعد مدريد[1].

تمكنت كتالونيا من الحفاظ على دورها كقاطرة لإسبانيا لمدة عام آخر حيث أنها مجتمع مستقل يتمتع بأعلى إجمالي ناتج محلي في إسبانيا بأكملها: 231،277 مليون يورو في عام 2018. هذا الرقم يعني أن الثقل الاقتصادي للمجتمع في الناتج المحلي الإجمالي الإسباني ككل هي 19.14٪.

في حين مدريد الذي حقق زيادة 1.4% العام الماضي أكثر من كتالونيا، أنهى الفارق لكنه ظل في المركز الثاني، بأكثر من 1200 مليون يورو. وعليه زاد وزن مدريد في الدولة ككل إلى 19.03٪ هذه هي البيانات التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء ضمن إحصاءات المحاسبة الإقليمية لعام 2018. الوزن النسبي لكل مجتمع في الناتج المحلي الإجمالي مهم بقدر ما تم استخدامه في السنوات الأخيرة كمؤشر لقياس ما إذا كان الاستثمارات الموجهة إلى كتالونيا عادلة أم لا.[2]

دعت بعض الأحزاب السياسية والوكلاء الاقتصاديين، منذ سنوات، الدولة إلى الاستثمار في المجتمع الكتالوني بما يتناسب مع مساهمة المجتمع في الناتج المحلي الإجمالي كتالونيا ومدريد يحافظان على موقعهما. كما يتضح من الرسم البياني، في آخر 19 عامًا فقط مرة واحدة (السنة المالية 2012) تجاوزت مدريد المجتمع الكتالوني في الناتج المحلي الإجمالي.[3]

---

[1]– حنان صبحي عبد الباقي حسن ، الأهمية الجيوستراتجية لإقليم كتالونيا من المنظور الاسباني. متحصل عليه من الموقع: https://democraticac.de/?p=67544

[2]- Eduardo magallon , barcelona , **catalunya mantiene el papel de comotora de espania al 2018** . Available at the link : https://www.lavanguardia.com/economia/20190429/461934212168/cataluna-madrid-pib-crecimiento-economia.html

[3] - ibidem.

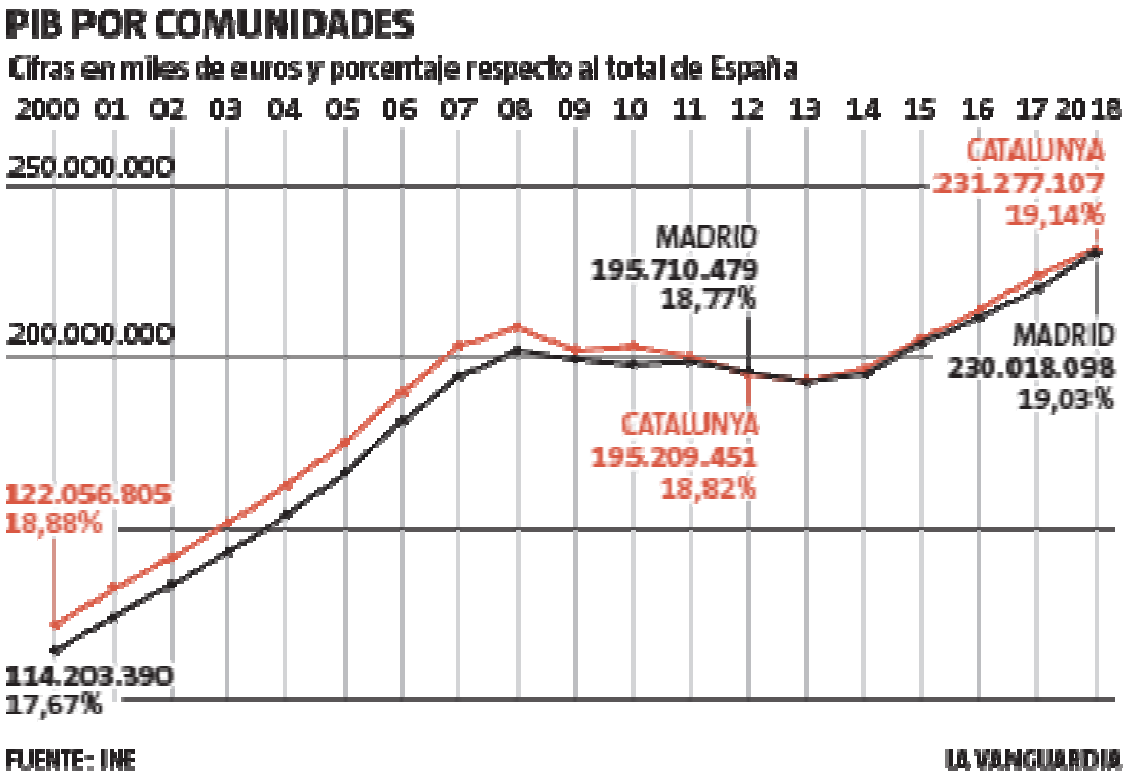

Seurce :Eduardo magallon , barcelona , **catalunya mantiene el papel de comotora de :** : ,**espania al 2018** : Available at the link https://www.lavanguardia.com/economia/20190429/461934212168/cataluna-madrid-pib-crecimiento-economia.html

توفر هذه الخصائص، بالإضافة إلى موقع جغرافي استراتيجي داخل الخريطة الأوروبية وعدد سكان مستقر وحكومة يمكنها ممارسة مهام عامة وأساسية كلها عناصر تغطي متطلبات القانون الدولي للوصول إلى وضع مستقل، هذا ما أعطى قادة الإقليم دفعة نحو الأمام وعزز من الشعور بالقدرة على إدارة الإقليم خارج إطار الدولة الاسبانية.

ورغم الأسباب التي تم إيرادها مسبقا تبقى الخلفية التاريخية والتمايز في مقومات الهوية الكتالونية عن الاسبانية، زيادة على طريقة تعامل الحكومة المركزية مع إقليم كتالونيا من ناحية، ورفض الحوار واللجوء لاستخدام القوة وسياسة القمع في معظم الأحيان وعبر الأزمان بمثابة السبب الرئيسي الذي رافق مسيرة المطالب الانفصالية منذ بوادر ظهورها وسيبقى السبب المتجدد والمطروح والذي يعد منشط للنزعة الانفصالية لإقليم كتالونيا .

المطلب الثاني :ردود فعل الحكومة الاسبانية من المطالب الانفصالية المتجددة

يتوقف نجاح الحركات الانفصالية في تحقيق أهدافها على عدة عناصر؛ أهمها وجاهة الطرح الذي تقدمه تلك الحركات، ووجود خطة واعية وواعدة لإدارة الإقليم أو الدولة حال الانفصال، زيادة على هذا مدى شرعية ومشروعية الاستفتاء الخاص بالانفصال، وقدرة الحركة الانفصالية على مواجهة التحديات التي قد تنشأ جراء الانفصال.[1]

ومن البديهي وفي غالبية الحالات الانفصالية، لا تكون الجهة التي سيتم الانفصال عنها راضية عن فكرة الانفصال، وهذا ما يجعلها تضع كل المعوقات التي تعرقل تحقيقه لأسباب عديدة ،أبرزها وحدة الدولة وسيادتها، والحفاظ على مساحتها وسكانها واقتصادها وغير ذلك، فكل دولة همها الوحيد حماية وحدة أراضيها، والحفاظ على حدودها وفقا للخرائط الدولية. وفي بعض الأحيان نجد بعض الدول تسعى وتبحث عن أراضي أخرى بهدف التوسع والحصول على مكتسبات جديدة، وثروات تزيد من قوتها وتنعش اقتصادها، وهذا ما تفسره نظرية المجال الحيوي.

أما عن أساليب مواجهة المطالب الانفصالية:

فتتنوع وتعدد ردود الأفعال و الأساليب في سبيل مواجهة الدعوات والمطالب الانفصالية؛ ما بين اعتماد الأساليب اللينة القائمة على الحجج و تقديم مزيد من الوعود، أو قد تواجه في بعض الحالات تلك الخطوات الهادفة للانفصال بالقوة حال انتهاكها للقانون والدستور. و في هذا السياق توجد العديد من التجارب لمثل هذا الأسلوب، ومن الأمثلة التي نسوقها:

نجد طريقة تعامل بريطانيا مع انفصال اسكتلندا، حيث اعتمد "ديفيد كاميرون" رئيس الوزارء البريطاني آنذاك، على استخدام لغة خطابية ناعمة، تدعو إلى التماسك والوحدة مع إعطاء وعود إضافية بمزيد من الحكم الذاتي داخل اسكتلندا، والتذكير في الوقت ذاته بالمخاطر التي قد تتعرض لها اسكتلندا في حال انفصالها والذي أثر بدوره على نتائج الاستفتاء، التي جاءت بأغلبية ترفض الانفصال والمقدرة حسب الإحصائيات بـ55,3% وهذا راجع إلى نجاح الأسلوب المعتمد وفعاليته.[2]

---

[1]– باسم راشد، دوافع ومآلات النزعة الانفصالية في أوروبا ، ص 3. متحصل عليه من الموقع:
https://www.academia.edu/36903032/%D8%AF

[2]– المرجع نفسه ، ص 5.

أما فيما يخص حالة كتالونيا فردود أفعال الحكومة الإسبانية تختلف بشكل تام، حيث لجأت حكومة مدريد إلى إنتهاج أسلوب العنف والقوة، وهذا متعارف عليه منذ القديم منذ ظهور البوادر الأولى لمحاولة الإنفصال، حيث عرفت الحكومة الإسبانية بقمعها للحركة الكتالونية وكذا الهوية الكتالونية خاصة في عهد الدكتاتور فرانكو.

وفي هذا السياق، سيتم إبراز بوادر التوتر في العلاقات السياسية بين الحكومة المركزية الإسبانية واقليم كتالونيا والتي ترجع إلى أكثر من 3 قرون، وهذا حسب كرونولوجيا الأحداث والتي جاءت كالتالي:

الحكم الذاتي 1932:

1931 هو العام الذي ولدت فيه جمهورية إسبانيا الثانية المنبثقة عن الانتخابات، وتمت فيه إعادة التنظيم الإقليمي، مع الإعتراف بالحق في الحكم الذاتي ليأتي عام 1932 أين أقر البرلمان الإسباني حكما ذاتيا لكتالونيا معلنا الكتالونية لغة رسمية[1].

- **دولة كتالونية قصيرة الأمد 1934:**

تصاعد مطالب الاستقلاليين والتي دفعت رئيس حكومة كتالونيا التي تتمتع بالحكم الذاتي لويس كومبانيس إلى إعلان دولة كتالونية في جمهورية إسبانيا الاتحادية ،في 6 أكتوبر 1934 استمر حكم قادة الاستقلال مدة عشر ساعات فقط، تدخل من خلالها الجيش الإسباني وسقط عشرات القتلى، وفي صباح السابع من أكتوبر أعلن كومبانيس استسلامه قبل أن توقفه الحكومة، ليعدم بعدها من طرف رجال فرانكو رميا برصاص، وهذا عام 1940[2].

- **استبداد فرانكو1939 :**

24 جانفي 1939 سقوط برشلونة مرة أخرى بأيدي قوات الجنرال فرانسيسكو فرانكو بعد الحرب الأهلية في إسبانيا أسفرت عن سقوط العديد من القتلى، إضافة إلى إلغاء المؤسسات الكتالونية ومنعت اللغة الكتالونية في جميع أنحاء إسبانيا واستمرت هذه الأوضاع إلى غاية وفاة فرانكو عام 1975 .

---

[1]. Juan Pablo Fusi Aizpurúa « , LA APARICIÓN DE LOS NACIONALISMOS ». Revista del Centro tic F.studios Constitucionales . N11 abril 1992 , p181 .

[2]– النزاعات بين مدريد و كتالونيا عبر القرون متحصل عليه من الموقع :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/

- إستعادة الحكم الذاتي 1978:

اقترح دستور 1978 العودة إلى الديمقراطية في إسبانيا بعد فترة طويلة من الديكتاتورية وتاريخ ديمقراطي قصير جدًا. وفقًا للنموذج الإقليمي، وعن طريقه تم منح المناطق ذات الخصوصية حكما ذاتيا مع منح صلاحيات بخصوص قطاع التعليم، الصحة، السياسية وكذا صلاحيات تتعلق بالمجال الثقافي تتصدرها مسألة اللغة الكتالونية، التي استعادت مكانتها كلغة رسمية للإقليم كما تم وبموجب هذا الدستور إنشاء شرطة كتالونية [1].

2006 تعزيز الحكم الذاتي (توسيع الحكم الذاتي):

في عام 2006 العام الذي عزز فيه الحكم الذاتي ليصبح حكما ذاتيا موسع وهذا بعد التفاوض مع الحكومة الاشتراكية ووافق بعدها البرلمان على تعريف الأمة الكتالونية على أنها أمة .

- إلغاء أجزاء من القانون الأساسي لكتالونيا 2010:

في جوان 2010 وبأمر من المحكمة الدستورية الاسبانية تم إلغاء بعض الأجزاء من القانون الأساسي 2006 والذي يوسع صلاحيات الحكم الذاتي في إقليم كتالونيا، كما اعتبرت أن مصطلح أمة لوصف الإقليم ليس له قيمة قانونية، إلى جانب هذا جاء رفض استخدام الكتالونيا كلغة لها الأفضلية في الأجهزة القضائية والإدارية وحتى المؤسسات الإعلامية وهذا ما اعتبرته كتالونيا بمثابة إهانة لها.

ليأتي عام 2012 والذي شهد مظاهرات تضم أكثر من مليون شخص في شوارع برشلونة من أجل إعلان دولة جديدة، وهذا في فترة حساسة وهي فترة الأزمة المالية الحادة التي عرفتها إسبانيا[2].

المطلب الثالث : موقف الحكومة الإسبانية من 2014 إلى غاية 2019

في 9 نوفمبر 2014، نظمت حكومة مجتمع الحكم الذاتي، على الرغم من معارضة الحكومة الإسبانية مشاورة غير رسمية حول استقلال كتالونيا المحتمل فيما يتعلق بإسبانيا وقد أشارت السلطات الإسبانية السياسية والقضائية على السواء، إلى أن إجراء إستفتاء ذاتي بشأن هذه المسألة يتعارض مع الدستور وبالتالي لاغ وباطل ولهذا السبب، قدمت الحكومة الكتالونية تصويت

[1]– النزاعات بين مدريد و كتالونيا عبر القرون، مرجع سابق.

[2]– المرجع نفسه .

9 نوفمبر، على أساس أنه ليس استفتاء ملزم، ولكن كمشاورة غير رسمية بدون قيمة قانونية وتألفت المشاورة الآنفة الذكر من سؤالين أساسين:

1/«هل تريد كتالونيا أن تصبح دولة؟».

2/« إذا كانت الإجابة بنعم هل تريد أن تكون هذه الدولة مستقلة؟ »

اعترضت حينها الحكومة الإسبانية على عقد المشاورة أمام المحكمة الدستورية، التي قررت في البداية تعليق احتفالها الوطني وأعلنت لاحقا أنها غير دستورية و لاغية[1].

- موقف الحكومة الإسبانية من استفتاء 2017:

بعد استفتاء انفصال كتالونيا والذي حصل على تأييد 90% وبعد تصويت برلمان كتالونيا لصالح انفصال الإقليم عن إسبانيا، وفي خطوة أثارت غضب الحكومة الإسبانية، ما جعلها تتخذ مجموعة من الإجراءات الحازمة. وهذا تعبيرا عن رفضها المطلق لفكرة استقلال الإقليم عن إسبانيا خاصة مع إدراكها لخطورة الوضع والتبعات المحتملة عن هذا الانفصال، وفي مقدمها تفكك الدولة الإسبانية كونها دولة متعددة العرقيات. وانفصال إقليم قد يتسبب في امتداد الفكرة لمجموعة الأقاليم الأخرى، وهذا بغية حماية وحدة الدولة الإسبانية المكرسة في الدستور الإسباني وهذا ما أكدت عليه **المادة 2 (2011)** من الباب التمهيدي والتي تنص على: **(يقوم الدستور على وحدة الأمة الاسبانية التي لا تنفصل، وطن كل الإسبان الذي لا يقبل التجزئة، ويضمن ويعترف بحق الحكم الذاتي للقوميات والمناطق التي يتكون منها ويضمن و يعترف بالتضامن فيما بينها)**[2] *.

وهذا ما نتج عنه حالة قوية من الرفض من جانب العاصمة مدريد والتي قامت بـ :

- مواجهات عنيفة بين قوات الشرطة والمواطنين المشاركين في الاستفتاء والذي وقع جرائه المئات وهذا ما حذر منه خوسيه غافيير أوليفاس أوسونا، الخبير في السياسة الإسبانية بكلية لندن، من اللجوء للقوة، بقوله: «هذه لن تكون طريقة صحيحة لإقناع الناس في كتالونيا بأن البقاء كجزء من تلك الدولة آمن.

[1] - ANTONIO BAR CENDÓN ،« EL PROCESO INDEPENDENTISTA DE CATALUÑA Y LA DOCTRINA JURISPRUDENCIAL: UNA VISIÓN SISTEMÁTICA »: UNED. Teoría y Realidad Constitucional ،n37، 2016 p.103

[2] – مملكة إسبانيا. دستور إسبانيا 1978. مدريد: [د. د. ن] ، [د. ت. ن].

* – أنظر الملحق رقم 4.

- القيام بتعليق نتائج الاستفتاء بعد حكم المحكمة الدستورية الإسبانية بعدم دستورية الاستفتاء الذي أقره برلمان.
- الاعتماد على سياسة عدم المداهنة مع الإقليم والدخول في حوار مفتوح، والإصرار على الانصياع لدستورها ورفض الانفصال ولو بالقوة، وهو ما استخدمته الحكومة في الأول من أكتوبر تجاه الانفصاليون، من خلال إجراء الإقتراع[1].
- إعلان رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي، عزل حكومة كتالونيا ومدراء الشرطة المحلية عن مناصبهم وفقًا للمادة 155 من دستور البلاد،حيث تخول هذه المادة رئيس الوزراء الإسباني سلطة إقالة حكومة الإقليم، ووضع شرطتها وبرلمانها ووسائل إعلامها الرسمية تحت وصاية مدريد لمدة 6 أشهر، لحين إجراء انتخابات في الإقليم، مطلع2018[2].

- **احتجاجات الانفصالين الكتالونيين بعد اصدار حكم المحكمة العليا اكتوبر 2019:** في جوان 2018أجبر رئيس الوزراء الاسبق ماريانو راخوي المنتمي الى الحزب المحافظ عن التنحي من السلطة ليتولى الحزب الاشتراكي بعدها قيادة اسبانيا وهذا بمساندة 180 نائبا من بين 350 برلمانيا.[3] .

حيث قدم الاشتراكيون طلب سحب الثقة كرد فعل على فضيحة فساد مرتبطة بحزب راخوي. وحكمت المحكمة الجنائية الوطنية على الحزب الشعبي بسبب التورط في فضيحة عقوبة مالية بحجم 245.000 يورو، كما حُكم على أعضاء سابقين في الحزب بعقوبات سجن طويلة. وبدعم من هذه الأحزاب تمكن رئيس الوزراء الجديد سانشيز من قيادة حكومة أقلية، إذا لا يشغل حزبه حتى ربع مجموع المقاعد في البرلمان[4].

وفي جويلية 2018 استقبل رئيس الوزراء بيدرو سانشيز الرئيس الإقليمي كيم تورا في القصر الحكومي بمدريد. بهدف التوصل إلى تقارب بين الطرفين وكان ذلك أول لقاء من نوعه منذ سنتين. ليتفق الطرفين بعدها على إحياء لجنة ثنائية لم تجتمع منذ عام 2011. وبعد اللقاء تحدث رئيس

[1] – موسى مهدي ، ما الذي ستخسره إسبانيا في حال انفصال كتالونيا.
https://www.alaraby.co.uk

[2]– المرجع نفسه .

[3]- باتريك غروسه ،لأزمات الحكومية في إسبانيا والكتالونيون خلف المقود. متحصل عليه من الموقع :
https://www.dw.com/ar

[4]– المرجع نفسه .

إقليم كتالونيا تورا عن بداية مرحلة جديدة بقوله: " تحدثنا عن كل شيء. وهذه هي أول مرة منذ مدة طويلة نتحدث فيها عن كل شيء". في حين أعلن رئيس الوزراء سانشيز: أنها :" أزمة سياسية تحتاج إلى حل سياسي"[1].

لكن بالنسبة إلى الانفصاليين في كتالونيا لم تعد وعود سانشيز كافية، إذ يطالبون بحق تقرير المصير. ويتطلع الكثيرون على المدى الطويل إلى حكومة مستقلة. والانتخابات الجديدة ستأتي على ما يبدو في وقت غير مناسب بالنسبة إلى الاشتراكيين الديمقراطيين الملتفين حول سانشيس، واعتبر رئيس الحزب الشعبي بابلو كاسادو أن هذه النكسة " تشكل نهاية رحلة سانشيز على رأس الحكومة متحدثاً عن "مذكرة حجب ثقة بحكم الأمر الواقع" عن الاشتراكي ، الذي وصل إلى الحكم بعد حجب الثقة عن رئيس الحكومة السابق ماريانو راخوي الذي ينتمي إلى الحزب الشعبي.

وبعد رفض نواب اليمين والانفصاليون الكاتالونيين يوم الأربعاء 13 فبراير 2019 موازنة رئيس الحكومة الاشتراكي بيدرو سانشيز الذي يحكم البلاد منذ ثمانية أشهر الأخيرة، دعا سانشيز الجميع إلى انتخابات تشريعية مبكرة في 28 أفريل، والتي تعد الانتخابات الثالثة في أقل من أربعة أعوام.لتجد اسبانيا نفسها في حالة متوترة.

زيادة على قضية كتالونيا التي لم لم تلق بعد الحل وما زاد من تأزم الأوضاع هو انتظار ما سوف تصدره المحكمة العليا الاسبانية بخصوص مصير 12 ممثلا لحركة الاستقلال الكتالونية 9 منهم متهمون بجرائم خطيرة لها علاقة بأمن الدولة[2] .

وبعد حكم المحكمة العليا الإسبانية على تسع من قادة استقلال كاتالونيا ، والذين أدينوا بالتحريض على الفتنة وغيرها من الجرائم ضد أمن الدولة الإسباني والمتمثلة في دورهم في تنظيم استفتاء الاستقلال الكتالوني لعام 2017، تحديدا يوم 14 أكتوبر 2019. وبعد فترة وجيزة اندلعت احتجاجات معارضة لقرار المحكمة العليا. لتشهد بعدها كتالونيا احتجاجات مستمرة ، أبرزها مسيرة الحرية في باسيغ دي غارسيا في 18 أكتوبر 2019، ليتوجه بعدها الانفصاليون إلى مطار برشلونة الدولي مع شعار "إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين"[3].

---

[1]– باتريك غروسه، مرجع سابق.

[2]– المرجع نفسه .

[3]– المرجع نفسه .

اندلعت على إثرها اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة بعد أن بدأت الأخيرة في اعتقال المتظاهرين ومحاولة تفرقتهم، طالبت الحكومة الكتالونية حينها بقيادة الانفصالي يوكايم تورا، بالعفو عن الزعماء المدانين ومحاولة جديدة لتحقيق استقلال كاتالونيا. كما قوبل عنف الشرطة لإنهاء الاحتجاجات برد فعل عنيف من قبل المتظاهرين، والمتمثل في أعمال شغب من تدمير وحرق وتفجيرات وغيرها لتتدخل بعدها الشرطة الإقليمية الكاتالونية "موسوس ديسكوادرا*"، التي اتُهمت سابقًا بمساعدة الحركة المؤيدة للاستقلال والتي ردت بإطلاق الغاز المسيل لدموع على المحتجين. في محاولة لتفريقهم وفض الاشتباكات ،كما أدان رئيس استقلال البرلمان الكتالوني حوادث العنف ودعا إلى احتجاجات سلمية ضد القرار إلا أن الاحتجاجات لم تتوقف وزادت مع خروج المزيد والمزيد من الكتالونيين إلى الشوارع .حاول حينها بعض المتظاهرين اقتحام المباني التابعة للحكومة الإسبانية ما أدى إلى اشتباكات أخرى مع الشرطة . لتعلن الشرطة الإسبانية حينها أنه تم اعتقال 51 متظاهراً[1].

وهكذا، فليس من الواضح حتى الآن كيف ستسير الأمور في إسبانيا بعد الانتخابات المقبلة. وبغض النظر عن الشخص الذي سيقود البلاد، فإنه يواجه المهمة الكبرى المتمثلة في جمع شمل الجماعات المختلفة داخل البلاد. وهذا في ظل استمرار حركة استقلال واثقة من نفسها في كتالونيا وهذا ما لن يكون سهلا [2].

المطلب الرابع: موقف الإتحاد الأوروبي من المطالب الكتالونية

نظرا لأن منطقة كتالونيا هي ثاني أغنى منطقة في إسبانيا بعد مدريد، فمن الواضح ان إنفصالها المحتمل على البلد سيكون له تأثير كبير، ليس فقط على الاقتصاد الوطني ولكن أيضا على الهيكل السياسي وفي تعيين الحدود الإقليمية وفي التنوع العرقي وحتى في التراث اللغوي

---

[1]– باتريك غروسه، مرجع سابق..

[2]– المرجع نفسه .

*– اسم الشرطة الاقليمية الكتالونية يعود إلى القرن 18 عشر ،إلا أن وحدة الشرطة بشكلها الحالي تأسست عام 1983 تضم حوالي 17 ألف شرطي وهؤلاء هم أفراد الشرطة الوحيدون الذين يقومون بدوريات في إقليم كتالونيا المتمتع بالحكم الذاتي في الاوقات العادية.

الثقافي وبطبع العلاقات الخارجية، لذلك فإن إعادة الهيكلة السياسية والحدود ستعني إعادة تنظيم جيوسياسي وترابط بين القوى داخل إسبانيا والإتحاد الأوروبي وخارجها[1].

انقسمت الآراء بين من يحمل الإتحاد الأوروبي مسؤولية ظهور النزعات الانفصالية لأقاليم الحكم الذاتي في بعض الدول الأعضاء بشكل كلي ومباشر وبين أراء أخرى قائلة بأن الاتحاد الأوروبي هو في الحقيقة يبقى مسؤول لكن فقط بشكل جزئي وغير مباشر، لأنه يعتبر قادر على القيام بمهام لن تنفذ بشكل صحيح من الكيانات الصغيرة فلا يجب تولي وتحليل هذى الاتجاهات الانفصالية من منظور وطني فقط لكن أيضا من وجهة نظر أوروبية[2] .

ومن هذا المنطلق يمكن القول، بأن الاتحاد الأوروبي هو أحد الأسباب الموضوعية، وإن كان غير مباشر وغير مقصود لإنبعاث هذه الأخيرة للحركات الانفصالية في بعض الدول الأعضاء فيه، ذلك أن الافتراض بأن الدولة الجديدة المولودة من قسم ستضل جزءا من الاتحاد الأوروبي، تلعب دورا رئيسيا في إعادة تأكيد موقف الأشخاص المعنيين، كما يتضح من الاستطلاعات التي أجريت في كتالونيا، حيث تم تقديم ردود مختلفة حول ما إذا كانت كتالونيا المستقلة ستبقى أم لا في الإتحاد الأوروبي ، لذلك فإن مسألة العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ودولة مستقلة ولدت من تقسيم دولة منتمية.[3]

إضافة إلى عوامل تاريخية وثقافية وسياسية والتي تلعب دورا مهما في إذكاء القوميات التي تحاول الانفصال ، دون إهمال العامل الاقتصادي ،الذي يعد بمثابة الذريعة والمحفز والمؤدي إلى تفاقم القومية والأنانية الإقليمية ، ذلك أنه ليس من الصدفة ظهور الميولات الانفصالية في المناطق الأكثر ثراء في الدول التي تنتمي للاتحاد مثل اسكتلندا وفلاندرز، كاتالونيا، جنوب تيرول أو فينيتو. وعليه فمن الواضح والجلي أن أغنى المناطق تحاول التخلص من التضامن مع الأجزاء الأفقر من الدولة التي تنتمي إليها، للحفاظ على السيطرة وضمان عدم دعم الدول والمناطق الأكثر فقرا.

---

[1] - Adeilina quintro Sàncchez, « lageostrategia de una posible independencia catalana ».in european foreign affairs review,5 october 2015,p2, Available at the link,: https://www.researchgate.net/publication/336408594

[2]- JEAN-CLAUDE PIRIS2. « LA_UNIÓN EUROPEA, CATALUÑA Y ESCOCIA1 _(Cuestiones jurídicas sobre las recientes tendencias secesionistas en los Estados Miembros de la UE) » Teoría y Realidad Constitucional, núm. 37, 2016 , p :112.

[3] Ibid ;p114

إن الهدف من الإتحاد الأوروبي هو نهاية انقسام القارة الأوروبية والعمل على مواصلة عملية إنشاء اتحاد أوثق بين شعوب أوروبا والتقدم في التكامل الأوروبي، كما هو منصوص عليه ضمن معاهدة الإتحاد الأوروبي، كما يعمل على تقوية التضامن بين الشعوب الأوروبية، في حين أن الهدف الرئيسي للكتالونيين هو الإستفادة من قدر أكبر من التضامن مع بقية الدولة التي ينتمون إليها وبهذا المعنى تبدو قيم الكتالونيين الانفصاليين مختلفة عن قيم الإتحاد الأوروبي[1].

فلا القانون الدولي ولا قانون الإتحاد الأوروبي يحظر تقسيم دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، إذ أن الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي وتحديدا من قبل 28 دولة عضو في الإتحاد الأوروبي وحسب نظام الاتحاد، فيمكن للدولة الجديدة التي ولدت من مثل هذا التقسيم أن تتقدم بطلب لتصبح دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، وفي مثل هذه الحالات سيكون من الضروري للغاية أن يتوافق الإجراء المتبع لإنشائه مع سيادة القانون ولا سيما دستور الدولة التي كان جزء منها، لهذا يجب على مواطني الإتحاد معرفة أن خيار الإنضمام للإتحاد الأوروبي بعد الانفصال عن دولة عضو في الإتحاد الأوروبي ، سيتم استبعاده قانونيا إذا لم يتم الانفصال وفق لسيادة القانون، لا سيما مع دستور الدولة العضو المعنية.[2]

وهذا بالضبط ما تتسم به الحركة الانفصالية الكتالونية حيث أن إسبانيا أو السلطة المركزية تعتبر أن ما قامت به كتالونيا هو تمرد وعمل غير قانوني واتخذت حياله اجراءات متشددة بين تعليق لاستفتاء والتصدي للمسيرات المطالبة بالاستقلال بكل الطرق بما في ذلك استخدام القوة وبين حل البرلمان الكتالوني، كل هذا في إطار قانوني وعن طريق الدستور الإسباني الذي كرس في مواده شرط عدم الانفصال، إضافة إلى اعتباره عصيانا وتصرفا يهدد الوحدة الترابية الاسبانية ويشتت الأمة .

في حين ترى القومية الكتالونية أنها غير مستفيدة وبالعكس هناك لا عدالة في توزيع الثروات وترى ،أن انفصالها على إسبانيا سيخفف عنها ما تحمله من ثقل المناطق الأخرى في الدولة والمعروفة بركودها الاقتصادي.

[1] JEAN-CLAUDE PIRIS,2 op.cit, p :107.
[2] Ibid ; 104.

وفي هذه الحالة وجد الإتحاد الأوروبي نفسه بين خيارين فيما يخص التساؤل: هل ستنظم كتالونيا لاتحاد كدولة حديثة وليدة من انفصال جزء عن كل وبين الرفض التام والتصدي لهذا الانفصال والذي يعد بمثابة المحفز وقد يكون الخطوة الأولى التي قد تنتشر العدوى لتشمل الكثير من الأقاليم الأوروبية المميزة ثقافيا أو اقتصاديا .

بعدما استطاعت أوروبا المسيحية توحيد قوتها خلال حروب الاسترداد الصليبية في مرحلة سقوط الحكم الأموي في الأندلس وبدأت مرحلة ملوك الطوائف والتي استقل فيها كل أمير بمدينته وأعلنها مملكة، أصبحت بعدها الأندلس دويلات صغيرة متناحرة فيما بينها، إلى أن سقطت غرناطة آخر قلاع المسلمين في أوروبا لينتهي بذلك موضوع المسلمين في أوروبا وتحديدا الأندلس.[1]

وهنا فإن، الإتحاد الأوروبي أصبح عاجزا عن تبرير مواقفه ليجد نفسه بين مطرقة الوحدة الأوروبية وسندان الديمقراطية وحرية تقرير المصير التي قامت على أساسها أوروبا، والتي اتخذتها كتالونيا كمبرر الذي أصبحت عن طريقه تنادي بإستقلالها وانفصالها وتدعو إلى تفعيل الديمقراطية واحترام قرارها بالانفصال الكلي وإنهاء الحكم الذاتي وإعلان الاستقلال مع الدعوة إلى الاعتراف الكامل لأوروبا بهذه الدولة الجديدة والتي تمتلك كل المقومات الاقتصادية والثقافية والتشريعية والتي تؤهلها لتكون دولة ناجحة. [2]

في حين تتمسك إسبانيا بحق سيادتها على جميع أراضيها مطالبة الإتحاد الأوروبي بضمان وحدته عن طريق تأمين وحدة دوله، وأن استقلال كتالونيا حتما سيؤدي إلى انتشار عدوى الانفصال لكل أوروبا ،خصوصا ما حدث بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[3].

ولهذا يجب النظر في الاتجاهات الانفصالية الإقليمية لبعض الدول الأعضاء من منظور شبه اتحادي كما أوضح البروفيسور خوسي دي ميغال برسيرا بقوله: "**على عكس الإعتقاد الشائع فإن انفصال أجزاء من الإقليم ليست مشكلة ذات طبيعة داخلية، لكنها تؤثر على النظام**

---

[1] – الحسن بشوظ، استقلال كتالونيا أول مسامير في نعش الوحدة الأوروبية .المركز العربي الديمقراطي : متحصل عليه من الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=50372 يوم 2020/02/12 على الساعة 15:21.

[2]–المرجع نفسه .

[3] – JEAN-CLAUDE PIRIS2,op.cit, p 105.

السياسي الأوروبي ككل بقدر ما هو شكل من أشكال التكامل الفيدرالي. حيث لا يوجد مكان للأعمال الإنفرادية التي تنتهك مبدأ الولاء الفيدرالي للاتحاد وللمواطنة الأوروبية التي تم تشكيلها في العقود الماضية"[1].

ولهذا أكد الإتحاد الأوروبي على موقفه المحايد تجاه التطلعات الإنفصالية الكتالونية، بإعلانه من خلال المفوضية الأوروبية أنه يحترم الهوية الوطنية للدول الأعضاء وكذلك هياكلها السياسية والدستورية الأساسية لضمان سلامتهم الإقليمية، ومع ذلك فقد أعلنت كل من إسبانيا والبلدان الرائدة في الإتحاد الأوروبي وخاصة ألمانيا وفرنسا أن السلامة الإقليمية ضرورية لإسبانيا لتكون دولة قوية وموحدة وفعالة مما يؤكد أن، أي تجزأة محتملة لها لن تجلب فقط عواقب وخيمة على كتالونيا ، ولكن أيضا بالنسبة لاسبانيا ولأوروبا ككل[2].

ذلك لوجود بعض الدول في الاتحاد الأوروبي معرضة لاحتمال انتقال عدوى الانفصال في القارة الأوربية بعد انفصال كتالونيا ونجاح استقلالها والمتمثلة في:

1/ **فرنسا:** تواجه فرنسا مخاوف من انفصال جزيرة كورسيكا، وتتخوف من قيام دولة الباسك على الحدود الجنوبية مع إسبانيا .

2/ **بلجيكا:** تتواجد في بلجيكا قومية انفصالية هادئة وقد تتحرك في أي لحظة بدعوة من طرف (الفلامندو) (والوالون) القوميتان الكبيراتان، إذ تعرف بلجيكا أعقد التشكيلات العرقية والثقافية في أوروبا فإلى جانب البلجيكيين هناك قوميات ناطقة بالهولندية وأخرى بالألمانية والفرنسية، إضافة إلى الصراع الطائفي الدائم بين البروتستانت والكاثوليك.[3]

3/ **المملكة المتحدة:** لطالما تعتمد بريطانيا على سياسة أكثر ليونة للحد من النزعات الانفصالية، والتي قد تتسبب في انكماش الإمبراطورية البريطانية مثل: اسكتلندا ذات المطالب الانفصالية المستمرة إلى جانب ايرلندا الشمالية وويلز، مع مخاوف حكومية إقليم جبل طارق وانتهاجه نفس النهج ومطالبته بالانفصال .

---

[1] .- Adelina quintro sànchez ,op. cit ,p 4

[2] .- Ibidem .

[3] –الحسن بشوظ، مرجع سابق .

4/ **إيطاليا:** تعاني إيطاليا أيضا من نزعات انفصالية في جنوب تيرول؛ وهي منطقة كانت تنتمي إلى النمسا قبل الحرب العالمية الثانية، وهي منطقة ناطقة باللغة الألمانية ذات مؤهلات اقتصادية كبيرة جدا.[1]

5/ **ألمانيا:** تعاني ألمانيا من نزعة انفصالية تتعلق بإقليم بافاريا الذي يطالب باستقلاله، خصوصا انه كان مملكة مستقلة في القرن 18، وهو إقليم ذو مساحة تزيد عن أزيد من 70 كلم مربع، يقع وسط جبال الألب له عاصمة ومؤهلات إقتصادية معتبرة، علاوة على ذلك هو إقليم مستقل إداريا ويحتوي على أكثر من 12 مليون نسمة وبالتالي فهو قوة بشرية كبيرة ذات وزن يصعب التعامل معها خصوصا فيما يتعلق بالجانب الأمني[2] .

[1]– الحسن بشوظ، مرجع سابق .

[2]– المرجع نفسه.

خـــــــلاصة:

تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى خصوصية التجربة الكتالونية في الانتقال من الحكم الذاتي إلى مطلب الانفصال، وهذا بعد استعراض لطبيعة العلاقة بين حكومة مدريد وإقليم كتالونيا والظروف التاريخية لحصوله على الحكم الذاتي وكيفية تحول مطالبته بالحكم الذاتي سابقا، إلى المطالبة بالاستقلال التام وتشكيل دولة كتالونيا. وعليه يمكن استخلاص جملة من النتائج وهي:

- ان النزعة الانفصالية لإقليم كتالونيا راجعة لطبيعة علاقة الإقليم وحكومة مدريد المبنية على التوتر، وهذا منذ القديم خاصة فيما يتعلق بالاستبداد التي تعرضت له في عهد الديكتاتور فرانكو.
- أن إسبانيا تعزز من موقفها وهذا من خلال وضع شروط لحكم الذاتي وتوسيع صلاحيات المحكمة الدستورية مما أعطاها صلاحيات ووضعها في موقف قوة لتصدي لمحاولات الانفصال .
- يتمثل التحدي الذي تواجهه إسبانيا في إثبات أنها تحافظ عن قدرتها مدى القرون على الجمع بين وحدة أراضيها واللامركزية والتعددية الداخلية، في سياق ديمقراطي، وما كان يُنظر إليه في السنوات الأخيرة على أنه أزمة إقليمية خطيرة، قد يصبح إذا أعيد توجيهه باتفاقيات كبيرة نموذجًا دوليًا للحكم الذاتي
- تتمتع كتالونيا وكل إسبانيا بالإمكانيات والمسؤولية لتصبح مرجعا ناجحا لحكم ذاتي موسع، وانسجام بين والوحدة والتنوع، مما يساعد على توجيه صراعات الهوية المماثلة.

الخـــاتمة

عملت هذه الدراسة على تحقيق هدف مركزي من خلال إعطاء صورة موضحة حول كيفية تشكل النزعات الانفصالية في إطار التمتع بالحكم الذاتي وكيفية تحوله من مجرد ترتيب لتقاسم السلطة واحتواء التعدد إلى دافع رئيسي يساعد على تبلور المطالب الانفصالية لأقاليم الحكم الذاتي لتتحول لمطالبة بالاستقلال والإرادة الحرة الكلية في تسير شؤونها.

وقد عالجنا حيثيات الموضوع من خلال الوقوف على تأصيل مفاهيمي للحكم الذاتي قدمنا عن طريقه توضيح للمفهوم من الجانب النظري ومن ناحية تطبيقاته مع أخذ إقليم كتالونيا كحالة على أرض الواقع لنستخلص بعدها النتائج التالية:

- أن الحكم الذاتي هو الآلية الأكثر فعالية لتدبيرالتنوع واحتواء التعدد والتي تعتمدها أغلبية الدول المتعددة لتجنب الصراعات الداخلية، وأيضا للحفاظ على وحدتها القومية.
- يرتكز نظام الحكم الذاتي على مبدأ تقاسم السلطة بين إقليم الحكم الذاتي والدول المركزية بحيث تحظى الأقاليم المميزة عرقيا أو لغويا بمعاملة تفضيلية وحرية إدارة شؤونها الداخلية بإستثناء ما تعلق بالدفاع والعلاقات الخارجية.
- أن نجاح الحكم الذاتي مرتبط بالتقبل بين الطرفين ما يساعد على انتشار المناخ التصالحي بين الإقليم المحكوم ذاتيا والسلطة المركزية، مع إلزامية دسترة الشروط وتقنين العلاقة بينهما، إضافة إلى مأسسته مما يساعد على خلق مؤسسات يحتكم لها في حال نشوب خلافات بينية.
- أن الإشكاليات تبقى مطروحة عندما يتعلق الأمر بتطبيقات الحكم الذاتي على ارض الواقع خصوصا الإشكالية المترتبة عن لاعدالة في توزيع الثروات.

أما من **الجانب التطبيقي** فقد خلصت دراسة الحالة لإقليم كتالونيا بإسبانيا المتمتع بالحكم الذاتي إلى أن:

- يتمتع اقليم كتالونيا بخاصية اللاتماثل في نظام للحكم ذاتي بإسبانيا، وهذا من خلال امتلاكه لبرلمان خاص، شرطة اقليمية خاصة، حكومة خاصة، وحتى رئيس خاص والأهم لا تماثل ثقافي.

- الإختلافات اللغوية وخصوصية الهوية الكتالونية وأهمية الإقليم بالنسبة لاسبانيا ساهمت في تحويل مطالبها من المطالب الاستعلائية إلى مطالب انفصالية تدعو إلى تشكيل دولة كتالونيا.
- أن تمتع كتالونيا بالحكم الذاتي يعود الى الخلفيات التاريخية لاستعمارها من طرف الاسبان والتي عززت من الشعور بالانتماء للقومية الكتالونية كما ساعدت على بلورة مطالبها الانفصالية.
- إن إحتمالية انفصال إقليم كتالونيا عن إسبانيا يعقد من وضعية كتالونيا كدولة حديثة وهذا من ناحية الاعتراف الدولي خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي، كما قد يتسبب انفصالها في تدهور الاقتصاد الإسباني نظرا لأهمية الإقليم الجيوستراتجية والاقتصادية بالنسبة لإسبانيا .
- لا يسمح نظام الحكم الذاتي بعشوائية اتخاذ القرارات دون اللجوء إلى السلطة المركزية، وإعلان كتالونيا لاستقلالها خارج الإطار الدستوري تسبب في تعليق الحكم الذاتي وحل مؤسستها التشريعية ووضعها تحت وصاية مدريد .
- كثيرا ما تم اعتماد الحكومة الإسبانية أساليب العنف في سبيل مواجهة المطالب الانفصالية لكتالونية على خلاف كتالونيا التي تعتمد على اساليب اكثر سلمية من خلال تبني مسيرات سلمية وشعارات في المناسبات الرسمية، هذا ما جعل كتالونيا تتمسك بمطلب الاستقلال التام وتشكيل دولة قومية خاصة بهم.
- القيود المالية والتدابير القاسية التي تم تبنيها نتيجة للأزمة الاقتصادية، في كل من كتالونيا وإسبانيا ككل سمحت بإضافة وضع كتالونيا الاقتصادي والمالي على الفور إلى قضية الهوية كسبب ومبرر لطلب الاستقلال لكتالونيا.
- الوضعية القانونية لأقاليم الحكم الذاتي المنصوص عليها في الدستور الاسباني تكبح كل المطالب الانفصالية خاصة ما يتعلق بإقليم كتالونيا، وهذا للحفاظ على وحدتها الترابية.
- نجاح استقلال إقليم كتالونيا يزيد من إمكانية انتشار عدوى الانفصال في القارة الأوربية وقد يؤثر على وحدة الاتحاد الأوروبي.

الملاحـــق

الملحق رقم 1 : خريطة توضح موقع إقليم كتالونيا بالنسبة لاسبانيا

Source : Pablo Esparza, Los territorios (fuera de Cataluña y España) donde también se habla catalán. Available at the link : https://www.bbc.com/mundo/noticias-internacional-41507020

الملحق رقم 2: خريطة توضح نطاق توزع اللغة الكتالونية

Source : Qué es el catalán y dónde se habla? Available at the link: https://www.llull.cat/espanyol/recursos/llengua_catala.cfm

الملحق رقم 3 / أسس إتفاقية مانريسا :

أولا :السلطة المركزية : تشمل مايلي :

-**القاعدة الأولى :** سلطاتها تختص ب:

أ-العلاقات الدولية.

ب-الجيش البحر والبر، وأعمال الدفاع والتعليم العسكري.

ج- العلاقات الاقتصادية بين إسبانيا والدول الأخرى، وبالتالي تحديد التعريفات الجمركية والباب الجمركي.

د- بناء وصيانة الطرق والسكك الحديدية والقنوات والموانئ ذات الاهتمام العام. تلك ذات الاهتمام الأقاليمي

الموافقة بحرية على المناطق المعنية بتدخل السلطة المركزية فقط في حالة الخلاف. قنوات الاتصال

ستكون المصلحة الإقليمية هي الاختصاص الحصري للمناطق: سيتم اتباع نفس المعايير في خدمات البريد والبرق.

هـ- حل جميع المشاكل والصراعات الأقاليمية.

و- تشكيل الموازنة السنوية للنفقات التي يجب أن توزع بين المناطق بما لا يصل إليه الدخل الجمركي بالتناسب.

ثانيا : السلطة الاقليمية :

-**القاعدة الثانية:** ترتبط بالجزء العقائدي من الدستور الإقليمي الكتالوني، سيحافظ على المزاج الواسع لتشريعنا القديم، وإصلاحه، لجعله يتماشى مع الاحتياجات الجديدة، والأحكام التي يحتويها فيما يتعلق بحقوق وحريات الكتالونيين.

- **القاعدة الثالثة:** ستكون اللغة الكتالونية هي الوحيدة التي يمكن استخدامها رسميًا في كتالونيا، وفي علاقات هذه المنطقة مع السلطة المركزية.

– **القاعدة الرابعة:** فقط الكتالونيون، سواء المولودون أو الذين تم تجنسهم، سيكونون قادرين على شغل منصب عام في كاتالونيا، بما في ذلك الوظائف الحكومية والإدارية التي تعتمد على السلطة المركزية. كما يجب أن يشغل الكتالونيون أيضًا المواقع العسكرية التي تتمتع بالسلطة القضائية.

-القاعدة الخامسة: التقسيم الإقليمي الذي يتم فيه تطوير التدرج الهرمي للسلطات الحكومية والإدارية والقضائية، سيعتمد على المنطقة الطبيعية والبلدية.

-القاعدة السادسة: ستكون كاتالونيا لها السيادة الوحيدة على حكومتها الداخلية ، وبالتالي ستملي بحرية قوانينها العضوية؛ ستهتم بتشريعاتها المدنية والجنائية والتجارية والإدارية والإجرائية؛ فرض الضرائب وتحصيلها ،صك العملة وستكون جميع السمات الأخرى المتأصلة في السيادة والتي لا تتوافق مع السلطة المركزية وفقًا للقاعدةالأولى.

-القاعدة السابعة: ستكون السلطة التشريعية الإقليمية في المحاكم الكاتالونية التي يجب أن تجتمع كل عام في وقت محدد وفي مكان مختلف.

سيتم تشكيل الكورتس عن طريق الاقتراع لجميع أفراد الأسرة، مجمعة حسب الطبقات على أساس العمل اليدوي ، أو على القدرات أو على الوظائف المهنية وعلى الممتلكات والصناعة والتجارة من خلال المنظمة النقابية المقابلة.

–**القاعدة الثامنة:**سيتم تنظيم القضاء من خلال إعادة تأسيس أودينسيا القديمة في كتالونيا؛ سيشكل رئيسها ونائب رئيسها المعين من قبل كورتيس السلطة القضائية العليا في المنطقة، وسيتم إنشاء المحاكم الدنيا حسب الضرورة، ويجب أن يتم الفصل في جميع القضايا في غضون فترة زمنية محددة وفي نهاية المطاف داخل كتالونيا.

–**القاعدة التاسعة:** يمارس السلطة التنفيذية خمسة أو سبعة من كبار المسؤولين الذين يعينهم الكورتيس، الذين سيكونون مسؤولين عن مختلف فروع الإدارة الإقليمية.

–**القاعدة العاشرة:** سيتم الاعتراف بالمنطقة الطبيعية بأكبر مساحة ممكنة من السلطات الإدارية التي تحكم مصالحها وتلبية احتياجاتها. في كل منطقة، سيتم تنظيم مجلس، يتم تعيينه من قبل البلديات في نفس المجال، ويمارس السلطات المذكورة أعلاه

القاعدة الحادية عشر: سيتم الاعتراف بالمنطقة الطبيعية بأكبر مساحة ممكنة من السلطات الإدارية التي تحكم مصالحها وتلبية احتياجاتها. في كل منطقة، سيتم تنظيم مجلس، يتم تعيينه من قبل البلديات في نفس المجال، ويمارس السلطات المذكورة أعلاه.

-**القاعدة الثانية عشر:** ستمنح البلدية جميع السلطات التي تحتاجها لرعاية مصالحها الخاصة والحصرية. بالنسبة لانتخاب المكاتب البلدية، سيتم إتباع نفس نظام التمثيل حسب الفئات المعتمدة لتشكيل الكورتيس .

-**القاعدة الثالثة عشر:**سوف تساهم كتالونيا في تشكيل الجيش الدائم للبحر والأرض عن طريق المتطوعين أو عن طريق التعويض النقدي الذي تم الاتفاق عليه مسبقًا كما كان قبل عام 1845. وسيتم إصلاح فيلق الجيش المقابل لكتالونيا ويجب أن ينتمي المتطوعون الذين يساهمون معهم.

سيتم إنشاء الاحتياطي الذي يخضع له جميع الفتيان في سن معينة مع منظمة إقليمية.

-**القاعدة الرابعة عشر:**سيُعهد الحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي لكتالونيا إلى (Somatén) ومن أجل الخدمة النشطة الدائمة، سيتم إنشاء هيئة مماثلة لهيئة (Mozos de Escuadra)أو الحرس المدني. كل هذه القوى ستعتمد فقط على القوة الإقليمية.

-**القاعدة الخامسة عشر:** في عملة كتالونيا، يجب أن تخضع لأسعار الوحدة المتفق عليها من قبل المناطق والمعاهدات الدولية للاتحاد النقدي، مع كون العملة الكتالونية ، مثل تلك الموجودة في المناطق الأخرى ، إلزامية في جميع أنحاء إسبانيا.

- **القاعدة السادسة عشر:** يجب تنظيم التعليم العام في مختلف درجاته وفروعه بطريقة مناسبة لاحتياجات وطابع حضارة كتالونيا. يجب الإبلاغ عن خطط التدريس ، ومبدأ تقسيم وتخصص الوظائف وتجنب التعاليم الموسوعية

-**القاعدة السابعة عشر:** الدستور الكتالوني وحقوق الكتالونيين ستكون تحت حماية السلطة التنفيذية الكتالونية وسيتمكن أي مواطن من مقاضاة المسؤولين الذين ينتهكونهم في المحكمة.

<u>أسس مانريسا 1889:</u> بتاريخ27 مارس 1892. تمت بموافقة جمعية مندوبي الاتحاد الكتالاني، الرئيس: لويس دومينيك ومونتانير، الأمناء: جوف سولير وباليت ؛ إثراء برات دي لا ريبا.

المصدر:

Las Bases de Manresa 1892 availabel at the link
http://www.historiacontemporanea.com/pages/bloque5/el-sistema-canovista-y-los-borbones-18751902/documentos

الملحق رقم 4: ملخص عن الدستور الإسباني المعدل 2011

الباب التمهيدي

المادة 1

1. تتأسس إسبانيا بموجب هذا الدستور كدولة اجتماعية وديمقراطية، تخضع لسيادة القانون، وتدافع عن الحرية والعدل والمساواة والتعددية السياسية كالقيم العليا لنظامها القانوني.
2. تعود السيادة الوطنية للشعب الإسباني الذي تنبع منه سلطات الدولة.
3. نظام الحكم في إسبانيا هو الملكية البرلمانية.

المادة 2

يقوم الدستور على وحدة الأمة الإسبانية التي لا تنفصل، وطن كل الإسبان الذي لا يقبل التجزئة؛ ويضمن ويعترف بحق الحكم الذاتي للقوميات والمناطق التي يتكون منها ويضمن ويعترف بالتضامن فيما بينها.

المادة 3

1. اللغة الاسبانية الرسمية للدولة هي القشتالية. على كل الإسبان معرفتها ولهم الحق في استعمالها.
2. تعتبر اللغات الإسبانية الأخرى لغات رسمية داخل مجتمعات الحكم الذاتي وفقاً لأنظمتها.

3.يعتبر ثراء مختلف الأنماط اللغوية بإسبانيا تراثاً ثقافياً يحظى باحترام وحماية خاصين.

المادة 4

1.العلم الوطني يتكون العلم الإسباني من ثلاثة أشرطة أفقية: شريط أحمر وأصفر وأحمر، ويكون عرض الشريط .1 الأصفر ضعف عرض أي من الشريطين الأحمرين.

2.يمكن الاعتراف بموجب الأنظمة الأساسية لمجتمعات الحكم الذاتي بأعلام ورايات تلك المجتمعات.

3.وترفع هذه الأعلام والرايات إلى جانب علم إسبانيا فوق البنايات العمومية و في المناسبات الرسمية الخاصة بهم.

الفصل 3: مجتمعات الحكم الذاتي

المادة 143

1. يحق للمحافظات المتجاورة التي تتمتع بخصوصيات تاريخية وثقافية واقتصادية مشتركة والجزر . والمحافظات التي تشكل كياناً تاريخياً أن تتمتع بالحكم الذاتي وتكون مجتمعات حكم ذاتي في إطار ممارسة حق الحكم الذاتي المنصوص عليه في المادة 2 من الدستور، وفقاً لما ينص عليه هذا الباب وطبقاً لما تحدده أنظمتها الأساسية.

المادة 154

يتولى إدارة الدولة داخل مجتمع الحكم الذاتي مندوب تعينه الحكومة، وله أن ينسق بين إدارة الدولة والإدارة الخاصة بمجتمع الحكم الذاتي إذا اقتضى الحال.

المادة 155

1. إذا لم يمتثل مجتمع حكم ذاتي بالواجبات التي يلزمها به الدستور أو تلزمه إياها قوانين أخرى، أو في

حالة ما إذا قام بتصرف يضر بشكل خطير المصلحة العامة لإسبانيا، يحق للحكومة بعد توجيه إشعار مسبق لرئيس مجتمع الحكم الذاتي، وبمصادقة الأغلبية المطلقة لمجلس الشيوخ إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار الإشعار المذكور، أن تتخذ الإجراءات الضرورية لإلزام مجتمع الحكم الذاتي بالقيام الإجباري بالواجبات المذكورة أو بحماية المصلحة العامة التي ورد ذكرها.

2. لتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة يحق للحكومة أن تعطي تعليماتها لجميع .سلطات مجتمعات الحكم الذاتي.

المادة 156

1. تتمتع مجتمعات الحكم الذاتي باستقلال مالي قصد الاضطلاع بالمهام المخولة لها وممارستها وفقا .لمبادئ التنسيق مع مالية الدولة وتضامن جميع الإسبان.

2. يمكن لمجتمعات الحكم الذاتي أن تتصرف كمندوبة للدولة أو مساعدة لها لتحصيل موارد الدولة الضريبية وإداراتها وتصفيتها وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة الأساسية.

المادة 157

1. .تتكون موارد مجتمعات الحكم الذاتي من:

أ. الضرائب التي تتخلى الدولة عنها كلياً أو جزئياً إضافة إلى الزيادات في ضرائب الدولة والموارد التي تأتي من عائدات الدولة.

ب. ضرائبها والرسوم والجبايات الخاصة.

ج. تحويلات أموال صندوق المقاصة ما بين المحافظات واعتمادات مالية أخرى يتم الحصول عليها من ميزانية الدولة.

د. الأرباح التي تدرها عليها ممتلكاتها وعوائد محلية خاصة.

ه. الأرباح التي تدرها القروض.

2. لا يحق لمجتمعات الحكم الذاتي في أي حال من الأحوال أن تفرض إجراءات ضريبية على ممتلكات تقع خارج نطاقها أو تدابير ضريبية تشكل عائقاً أمام حركة تنقل البضائع والخدمات.

3. .يمكن تنظيم ممارسة الصلاحيات المالية الواردة في الفقرة 1 والقوانين التي تخص حل النزاعات التي قد تبرز والأشكال الممكنة للتعاون المالي بين مجتمعات الحكم الذاتي والدولة بواسطة قانون أساسي.

المادة 158

1. .يمكن تخصيص اعتمادات مالية من ميزانية الدولة لفائدة مجتمعات الحكم الذاتي بالنظر إلى حجم خدمات الدولة وأنشطتها التي أخذتها المجتمعات المذكورة على عاتقها وإلى ضمانها للحد الأدنى لتأدية الخدمات العمومية الأساسية في التراب الإسباني برمته

الباب التاسع: المحكمة الدستورية

المادة 161

1. .تتمتع المحكمة الدستورية بسلطة قضائية تشمل التراب الإسباني برمته ولها صلاحية النظر في:

أ. الطعن في القوانين والأحكام بمرتبة القانون لعدم دستوريتها. الإعلان عن عدم دستورية قاعدة قانونية بمثابة قانون قد تم تطبيقها من قبل المحاكم يؤثر على السوابق القضائية المترتبة عليها، رغم أن الحكم أو الأحكام التي نُطق بها لا تفقد أثرها كقضية محكوم فيها.

ب. التظلم بسبب خرق الحقوق والحريات الواردة في المادة 35 الفقرة 2 من هذا الدستور وذلك في الحالات التي ينص عليها القانون وبالشكل الذي يقتضيه

ج. النزاعات حول الصلاحيات بين الدولة ومجتمعات الحكم الذاتي أو فيما بين هذه المجتمعات.

د. المواد الأخرى التي يخولها لها الدستور والقوانين التنظيمية.

2. يحق للحكومة أن تطعن أمام المحكمة الدستورية في المقتضيات والقرارات التي تتخذها أجهزة مجتمعات الحكم الذاتي، وينجم عن الطعن تعليق المقتضيات أو القرار المطعون فيه، على أنه يجب على المحكمة أن تؤكده أو ترفعه، حسب الحالة، في أجل لا يتجاوز خمسة أشهر

المصدر: مملكة إسبانيا. **دستور اسبانيا 1978. مدريد:** [د. د. ن]، [د. ت. ن]. متحصل عليه من الموقع:

https://www.constituteproject.org/constitution/Spain_2011.pdf?lang=ar

قائمة

المصادر والمراجع

أولا / المصادر:

1) مملكة إسبانيا. **دستور اسبانيا 1978. مدريد:** [د. د. ن]، [د. ت. ن]. متحصل عليه من الموقع: https://www.constituteproject.org/constitution/Spain_2011.pdf?lang=ar

2) ميثاق الأمم المتحدة الفصل الحادي عشر تصريح يتعلق بلاقاليم الغير متمتعة بالحكم الذاتي متحصل عليه من الموقع يوم19 /2020/02 على الساعة 21:28
https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-xi/index.html

ثانيا / المراجع:

1- باللغة العربية:

أ/ الكتب

1) الأسود شعبان (الطاهر)، علم الاجتماع السياسي: قضايا الأقليات بين العزل الاندماج. ط2. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2003.

2) ابراهيم(سعد الدين)، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي.القاهرة :مركز ابن خلدون،1994.

3) برومبرغ (دانيال)؛ التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟. لبنان: دار الساقي1997.

4) حاطوم(نور الدين)، تاريخ الحركات القومية ج03. الكويت: دار الفكر الحديث،1967.

5) قباني (خالد)، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان. بيروت: منشورات عويدات 1981.

6) لودر (دوروثي)، اسبانيا شعبها وارضها تر: طارق فودة، القاهرة: مؤسسة فرانكلين،1965.

7) محمد (عبد العليم)، مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي (دراسة مقارنة). القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

8) واتس (رولاند)، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة . بيروت :المعهد الوطني ، (د،،ت،ن).

9) وهبان(أحمد)، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ط3.الاسكندرية:الدار الجامعية ، 2000.

ب/المعاجم والقواميس:

1) البعلبكي(روحي) وآخرون، القاموس القانوني الثلاثي: قاموس موسوعي شامل عربي فرنسي انجليزي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2002.

2) الكيلالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة.الجزء 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.

3) ــــــــــــــ، ــــــــــــــ .الجزء 4 .ط2، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990.

4) سعد الله (عمر) ،معجم في القانون الدولي المعاصر. الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

ج/ الدوريات والمجلات :

– الغبرا (شفيق)،«الإثنية المسيسة ». مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد 16، العدد 3. الكويت: الخالدية،1988.

د /الدراسات الغير منشورة :

1- بن عبد الرزاق (حنان)، تأثير المازق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي لدولة دراسة للنموذج الإسباني، أطروحة دكتوراه.(قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2017)

2- فورار العيدي (جمال) ،«مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي » . رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر: قسم الحقوق، سبتمبر 2001).

هـ/المراجع الالكترونية:

أ-المجلات والدوريات:

1) محمد علي(أمنة)، "الحركات الانفصالية في اوروبا اقليم الباسك انموذجا" مجلة السياسية الدولية متحصل عليه من الموقع: https://www.iasj.net/iasj بتاريخ: 2020/2/12.

2) باسم (راشد)، دوافع ومآلات النزعة الانفصالية في اوروبا ،متحصل عليه من االموقع: https://www.academia.edu/36903032/%D8%AF بتاريخ :2019/08/15

3) ماهير (حكيمة)،« قضية الصحراء الغربية في ظل مقترح الحكم الذاتي :أي رهانات مستقبلية ؟» .مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية. العدد 3 . ماي 2019، متحصل عليها من الموقع :-https://www.politics-dz.com/community/threads/algx-ui-almusy-umshruy-alxhk-m-aldhati.2361/ بتاريخ : 2019/12/24

4) الجرباوي (علي)، «الحكم الذاتي: دراسة حول المفهوم والنموذج.» المستقبل العربي ،العدد 478 ، متحصل عليه من الموقع:

https://www.birzeit.edu/sites/default/files/ali_jarbawi.pdf بتاريخ 2019/07/14

5) اليوسفي (محمد)،«دور نظام الحكم الذاتي في تدبير التنوع الثقافي واللغوي إسبانيا ايطاليا مشروع الحكم الذاتي المغربي» مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية ،ع1 . أكتوبر 2018 .7 https://democraticac.de/wp-content/uploads/2018/10 بتاريخ : 2020/01/17

6) بوبوش (محمد) ،«قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية» مجلة الدراسات الاستراتيجية . مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ع130. 2008،. متحصل عليه من الموقع: https://www.politics-dz.com/community/threads/algx-ui-almusy-umshruy-alxhk-m-aldhati.2361/ بتاريخ : 2020/02/28

ب / المواقع الالكترونية:

https://democraticac.de/?p=50372:

1) –الجهوية المستقلة في إسبانيا .متحصل عليه من الموقع :
https ://www.droitarab.com/2014/ 03 bloog-post_16.

2) –الحكم الذاتي متحصل عليه من الموقع:
https://ontology.birzeit.edu/term/ بتاريخ : 2020/01/12

3) – النزاعات بين مدريد و كتالونيا عبر القرون متحصل عليه من الموقع :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/ بتاريخ : 2020 /04/24.

4) –تاريخ اقليم كتالونيا، متحصل عليه من الموقع :https://el3lmnoor .blogspot. com

5) الحسن بشوظ، استقلال كتالونيا أول مسامير في نعش الوحدة الأوروبية .المركز العربي الديمقراطي متحصل عليه من الموقع: https://democraticac.de/?p=50372 بتاريخ 2020/02/14

6) –حنان صبحي عبد الباقي حسن ، الأهمية الجيوستراتجية لإقليم كتالونيا من المنظور الاسباني. متحصل عليه من الموقع: https://democraticac.de/?p=67544 بتاريخ : 2020 /08/06

7) سورية ونظام اللامركزية السياسية متحصل عليه من الموقع: : https://www.harmoon.org/reports بتاريخ: 2020/06/10

8) –معجم المعاني الجامع ، متحصل عليه من الموقع: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar بتاريخ : 2019/11/05

9) موسى (مهدي) ، "ما الذي ستخسره إسبانيا في حال انفصال كتالونيا"، متحصل عليه من الرابط: https://www.alaraby.co.uk بتاريخ :2020/06/02

10)

ثالثا/ باللغة الأجنبية:

Bibliography :

- **A/Official documents:**

Parlament de Catalunya ،estatuto de autonomia de catalunia ،Barcelona : Texto consolidado a cargo de los Servicios Jurídicos Parlament de Catalunya،2013

Las Bases de Manresa، 1892، Available at the link:

http://www.historiacontemporanea.com/pages/bloque5/el-sistema-canovista-y-los-borbones-18751902/documentos_historicos/las-bases-de-manresa-1892?theme=pdf

B/Books :

1) :David utrera Dominguez ، cultura y civilizacion catalanas . masarykowa univerzita ، 2014
2) –Antonio Bar cendon ، El proceso independentista de cataluna y la doctrina jurisprudenclal : una vision sistematica . Teoría y Realidad Constitucional 2008

3) Dwight herbergers ، Distribution off power and funtion in federal system . Institute of inter governmental relation .199
4) Eduardo gasaca pliegro yostros ;diccionario de términos juridico universitarios .miéxico :universidad autonomia de estado ;2010
5) –Joan Vicente Rufí، CATALUÑA-ESPAÑA A INICIOS DEL SIGLO XXI. ENTRE LA RE-TERRITORIALIZACIÓN PACTADA Y EL "NO NOS REPRESENTAN."in : España: Geografías para un Estado posmoderno.
Madrid : AGE/Geocrítica Fotocomposición y maquetación،2019

C/Reports:

- Stothart، Nation-States، Separatist Movements and Autonomy Arrangements: Between War andIndependence-What Options Does the Nation-state Have?

D/rticles:

- Yoram Dinstein ; « Autonomy Regimes and International Law ». Villanova Law Review». N 56 2011
- Juan Pablo Fusi Aizpurúa، « LA APARICIÓN DE LOS NACIONALISMOS » . Revista del Centro tic F.studios Constitucionales . N11 abril 1992 .
- ANTONIO BAR CENDÓN، « EL PROCESO INDEPENDENTISTA DE CATALUÑA Y LA DOCTRINA JURISPRUDENCIAL: UNA VISIÓN SISTEMÁTICA »: UNED. Teoría y Realidad Constitucional ،n37، 2016
- Aeilina quintro Sàncchez « lageostrategia de una posible independencia catalana ».in european foreign affairs review.5 october 2015 https://www.researchgate.net/publication/336408594
- JEAN-CLAUDE PIRIS2. « LA UNIÓN EUROPEA، CATALUÑA Y ESCOCIA1 (Cuestiones jurídicas sobre las recientes tendencias secesionistas en los Estados Miembros de la UE) » Teoría y Realidad Constitucional، núm. 37، 2016، pp. 101-134
- Alexander Osipo « ، Non-Territorial Autonomy during and after Communism: In the Wrong **or** Right Place? » Journal on Ethnopolitics and Minority Issues in Europ. 2013، Available at the link : https://www.researchgate.net/publication/306290830
- Lars-Erik Cederman، « Territorial Autonomy in the Shadow of FutureConflict: Too Little، Too Late? » Annual Meeting of the American Political Science Association، August 2013 Available at the link: http://www.unige.ch/ses/spo/static/simonhug/taisfc/autonomy_conflict_2013-08-22

- LA REALIDAD SOBRE EL PROCESO INDEPENDENTISTA pdf : Última actualización: 3 de septiembre de 2019 ،Espania global.

  Available at the link.: https://www.thisistherealspain.com/wp-content/uploads/2019/09/

- **E/websites:**

- Eduardo magallon ، barcelona ، catalunya mantiene el papel de comotora de espania al 2018 . Available at the link : https://www.lavanguardia.com/economia/20190429/461934212168/cataluna-madrid-pib-crecimiento-economia.html
- Pablo Esparza، Los territorios (fuera de Cataluña y España) donde también se habla catalán. Available at the link : https://www.bbc.com/mundo/noticias-internacional-41507020

  Qué es el catalán y dónde se habla? Available at the link: https://www.llull.cat/espanyol/recursos/llengua_catala.cfm

الفهـــــرس

الفهـــــــــــرس

العنـــــــوان	الصفحـة
شكر وعرفان	
اهـداء	
مقدمــة	أ-هـ
الفصل الاول:التأصيل المفاهيمي لحكم الذاتي وتصنيف الحركات الاثنية	
المبحث الأول: مفهوم الحكم الذاتي	02
المطلب الأول: تعريف الحكم الذاتي	02
المطلب الثاني: خصائص الحكم الذاتي	07
المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة بالحكم الذاتي	09
المبحث الثاني: أنواع الحكم الذاتي والإشكالات المرتبطة به	13
المطلب الأول: أنواع الحكم الذاتي	13
المطلب الثاني: الإشكالات المرتبطة بالحكم الذاتي	18
المبحث الثالث: تصنيف الحركات ضمن الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي	21
المطلب الأول: الحركات الإنصهارية والإندماجية	21
المطلب الثاني: الحركات الاستعلائية والانفصالية	22
خلاصـــــــــة	24
الفصل الثاني: خصوصية التجربة الكتالونية في الانتقال من الحكم الذاتي اى مطلب الانفصال	
المبحث الأول :تبلور المطالب الانفصالية في إقليم كتالونيا بإسبانيا	26
المطلب الأول: دوافع بروز مطلب الحكم الذاتي في إقليم كتالونيا	26
المطلب الثاني: الحركة الإنفصالية في إقليم كتالونيا	33
المطلب الثالث: صيغة الحكم الذاتي في كتالونيا في ظل دستوري 1978	39
المبحث الثاني: معطيات الإنفصال في إقليم كتالونيا	42
المطلب الأول: أسباب عودة المطالب الإنفصالية في إقليم كتالونيا	42
المطلب الثاني: ردود فعل الحكومة الاسبانية من المطالب الانفصالية المتجددة	46
المطلب الثالث: موقف الحكومة الإسبانية من 2014 إلى غاية 2019	48
المطلب الرابع: موقف الإتحاد الأوروبي من المطالب الكتالونية	52

خـــــــلاصة	58
الخاتمة	59
الملاحق	61
قائمة المصادر و المراجع	72
الملخص بالعربية	
الملخص بالانجليزية	
الملخص بالاسبانية	

ملخص الدراســــــــــــة

تهدف هذه الدراسة لمعالجة موضوع يتعلق بالنزعة الانفصالية لأقاليم الحكم الذاتي، مع اخذ إقليم كتالونيا كدراسة حالة ، محاولين من خلالها الإجابة عن إشكالية مفادها كيف تتبلور النزعة الانفصالية في أذهان سكان أقاليم الحكم الذاتي، وقد قمنا بمعالجة هذه الإشكالية من خلال فصلين، فصل مفاهيمي يركز على التأصيل المفاهيمي للحكم الذاتي والذي يعنى بتوضيح العديد من عناصره مع ضبط لتصنيفات الحركات الإثنية، يليه الفصل الثاني الذي يبين تجربة إقليم كتالونيا في الانتقال من مطلب الحكم الذاتي إلى المطالبة بالانفصال، مبرزين من خلاله كيفية تطور النزعة الانفصالية لهذا الإقليم .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن: الحكم الذاتي هو الاختيار الأمثل والآلية الفعالة التي تلجأ إليها الدولة لاحتواء التنوع الإثني وعلى رأسها اسبانيا وهذا بغية المحافظة على هيكلها الإقليمي، والحيلولة دون الانفصال لبعض الأقاليم ذات الخصوصية، في ذات السياق فإن التمتع بالحكم الذاتي الموسع قد يتحول إلى مسوغ للمطالبة بالاستقلال في ظل توفر الأسباب المقنعة كشعور بالاستقلالية والتميز ومدى الدعم الخارجي، مع ملاحظة أن صيغة الحكم الذاتي في كتالونيا تختلف عن غيرها من الأقاليم وهذا راجع إلى قوة وهيبة الهوية الكتالونية، وكذا ثراء الإقليم وأهميته، مع شعور القومية الكتالونية بأن الانتماء إلى إسبانيا يشكل عبئا عليها .

Abstract :

This study aims to address a topic related to the separatism tendency for the autonomous regions, taking the Catalonia region as a case study, trying to answer the problem of how separatism crystallizes in the minds of the inhabitants of the autonomous regions, and we have dealt with this problem through two chapters, a conceptual chapter focusing on Conceptual consolidation of autonomy, which means clarifying many of its elements with an adjustment of the classifications of ethnic movements, followed by the second chapter, which shows the experience of the region of Catalonia in the transition from a demand for autonomy to a demand for secession, highlighting through it how the separatism trend developed for this region.

This study concluded that: Self-government is the best choice and effective mechanism that the state uses to contain ethnic diversity, on top of which is Spain, and this is in order to preserve its regional structure, and to prevent the separation of some regions with specificity, in the same context, the enjoyment of expanded autonomy may turn into A justification for the demand for independence in light of the availability of convincing reasons such as a feeling of independence, distinction and the extent of external support, noting that the formula for autonomy in Catalonia differs from other regions and this is due to the strength and prestige of the Catalan identity, as well as the richness and importance of the region, with the Catalan nationalism feeling that belonging to Spain Is a burden on it -

Resumen:

Este estudio tiene como objetivo abordar la cuestión de la tendencia separatista de las comunidades autónomas, tomando como caso de estudio la región de Cataluña, intentando dar respuesta alaproblemática de cómo se cristaliza el separatismo en la mente de los habitantes de las comunidades autónomas.Hemos abordado esta problemática a través de dos capítulos, un capítulo conceptual que se centra en la consolidación conceptual de la autonomía, que supone aclarar muchos de sus elementos con la clasificación de los movimientos étnicos, seguido del segundo capítulo, que muestra la experiencia de la región de Cataluña en laevolución de la reivindicaciónde autonomía a la reivindicación de una separación, demostrando a través de esto cómo se desarrolló la tendencia separatista en esta región.

Este estudio concluyó que: El autogobierno es la mejor opción y el mecanismo eficaz que utiliza el Estado para contener la diversidad étnica, a la que se suma España, y esto con el fin de preservar su estructura territorial, y evitar la separación de algunas regiones con especificidades, en el mismo contexto, disponerde una autonomía ampliada puede convertirse en un motivo para reivindicarla independencia con la disponibilidad de razones contundentes como el sentimiento de independencia, la distinción y la amplitud de los apoyos externos, señalando que la fórmula de la autonomía en Cataluña se diferencia de otras regiones y esto se debe a la fuerza y el prestigio de la identidad catalana, así como a la riqueza e importancia de la región, yla consideración del nacionalismo catalán que la pertenencia a España es una carga para él.